م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/531

اقتصاد ات الدول الأفريقية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 حزيران، 22 June 2025

.M E A K Weekly Economic Report No. 531

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/531

اقتصاد ات الدول الأفريقية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 حزيران، 22 June 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 531

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/531

اقتصاد ات الدول الأفريقية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 حزيران، 22 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 531

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - أكبر الاقتصاد ات الإفريقية خلال 2023...مصر أولا والمغرب سادسا 4
2 - أعلى 10 اقتصاد ات في أفريقيا حسب توقعات الناتج المحلي الإجمالي 2024 8
3 - أداء الاقتصاد الأفريقي .. تطور مؤشراته وتوقعات النمو (دراسة) 9
4 - المصالح الأمريكية في أفريقيا على أجندة ترامب والكونجرس.. فماذا يفعلان للمستقبل؟ 32
5 - منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) 35
6 - إنفوجراف خاص عن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وحجم التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا 44
7 - التكامل الإقليمي في أفريقيا و ارتفاع مستويات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية 48
8 - "مارشال إفريقيا".. هل تحيي ألمانيا اقتصاد ات الدول الإفريقية؟ 68
9 - الإيكونوميست: الفجوة الاقتصادية بين إفريقيا وبقية العالم تتزايد، يناير 8, 2025 72

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/531

اقتصاد ات الدول الأفريقية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 حزيران، 22 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 531

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - أكبر الاقتصاد ات الإفريقية خلال 2023...مصر أولا والمغرب سادسا

الكاتب: MOHAMED تاريخ النشر: يناير 05, 2024

بتواجد ثروات طبيعية هائلة، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن والزراعة الوفيرة. فإن القارة الأفريقية، تعتبر من أغنى القارات من حيث الثروات الطبيعية. لكن رغم ذلك فهي مكان خصب لإنتشار الفقر، و تدني مستوى البنية التحتية، الصحة والتعليم. على مر السنين مرة القارة الإفريقية بالعديد من التحولات الجيوسياسية جعلتها من أقل المناطق نماءاً على مستوى العالم. رغم ذلك يشكل الاقتصاد الأفريقي جزءاً هاماً من الاقتصاد العالمي، حيث يتميز بتنوعه وتعدد تحدياته وفرصه. ومع ذلك، يواجه الاقتصاد الأفريقي تحديات كبيرة مثل الفقر وعدم المساواة الاقتصاد ية، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والنزاعات المستمرة في بعض المناطق.

رغم وجود تلك التحديات، تشهد بعض الدول الأفريقية نمواً اقتصاد ياً جيداً وتقدماً في مجالات مثل التكنولوجيا والبنية التحتية. من الجوانب الإيجابية الأخرى، يشهد الاقتصاد الأفريقي زيادة في التجارة الإقليمية والدولية، ويشهد نمواً في قطاعات مثل الخدمات المالية والتكنولوجيا. هناك أيضاً جهود مستمرة لتعزيز التعليم وتطوير المهارات العمالية لتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصاد ية.

يصل الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى 104.32 تريليون دولار أمريكي. تشكل عشرة دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، اليابان، الهند، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، البرازيل، كندا ما يصل إلى 66.97% من ذلك الرقم. حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم خال 2023 .بناتج محلي

يصل إلى 26.95 تريليون دولار تشكل أمريكا ربع الاقتصاد العالمي. يشكل الاقتصاد الإفريقي 2.8% فقط من الاقتصاد العالمي، يصل الناتج المحلي الإجمالي جميع الدول الإفريقية الأربعة والخمسين إلى 2.93 تريليون دولار. إذا ما هي أكبر الاقتصاد ات الإفريقية خلال 2023؟.

أكبر الاقتصاد ات الإفريقية خلال 2023

تستمر مصر في تزعم الاقتصاد ات الإفريقية، بناتج محلي إجمالي يصل إلى 398.4 مليار دولار. لتصبح كذلك تالث أكبر اقتصاد عربي خلال 2023 .رغم التذبذبات الاقتصاد ية التي تشهدها البلاد منذ عدة سنوات أستطاعت مصر المحافظة على اقتصاد ها ضمن أكبر خمسين اقتصاد في العالم. لكن رغم ذلك تراجع الاقتصاد المصري بنسبة 16.4% عن السنة الماضية وهو أكبر تراجع شهدته البلاد منذ الربيع العربي .

تلاحق مصر بشراسة نيجيريا بناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 390 مليار دولار يشهد البلد الإفريقي الواقع غرب أفريقيا تقلبات اقتصاد ية وتراجع كبير، نتيجة إعتمادها الكلي على الغاز والنفط التي تشهد التقلبات المستمرة في أسعار النفط والغاز على مستوى السوق العالمية. على مستوى شمال أفريقيا مازالت مصر ي الصدراة، تليها الجزائر تم المغرب. فيما يلي أكبر 10 اقتصاد ات إفريقية سنة 2023.

1.مصر

خلال 2023 تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 16.4% من 476.7 مليار دولار في 2022، إلى 398.4 مليار دولار. محققة بذلك تراجع بستة مراكز على مستوى الترتيب العالمي. رغم ذلك تصدرت الاقتصاد ات الإفريقية لتصبح مصر أكبر اقتصاد إفريقي خلال 2023 بعد تراجع نيجيريا. يمتل الاقتصاد المصري 14.02% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

2.نيجيريا

لم تكن سنة 2023 رحيمة بالاقتصاد النيجيري، حيت شهد تراجع كبيرا بنسبة 18.3%. ليسقط بذلك عن عرش أكبر اقتصاد إفريقي حيت وصل الناتج المحلي الإجمالي النيجيري 390 مليار دولار خلال 2023. مقابل 477.3 مليار دولار أمريكي.

رغم أن نيجيريا تاني أكبر اقتصاد إفريقي، وأغنى بلاد في الارقة فهي تعد من أفقر دول القارة السمراء. حيت لا تتجاوز حصة الفرد من الناتج المحلي 1.74 ألف دولار. يمتل الاقتصاد النيجيري 13.72% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي .

3.جنوب أفريقيا

شهد الاقتصاد الجنوب الإفريقي إنكماشا خلال 2023. ادى إلى إنخفاض الناتج المحلي الاجمالي لجنوب أفريقيا، بنسبة 6.15% من 405.8 مليار دولار في 2022، إلى 380.9 مليار دولار، حيت أصبح الاقتصاد الجنوب أفريقي يمتل نسبة 13.4% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

4.الجزائر

تعتبر الجزائر رابع أكبر اقتصاد ي في أفريقيا، سجل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري نموا بنسبة 16.7% خلال 2023. انتقل من 191.9 مليار دولار خلال 2022 إلى 224.1 مليار دولار في 2023. يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ا ريعيا حيت يعتمد بالكامل على صادرات النفط والغاز. يمثل الاقتصاد الجزائري نسبة 7.89% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

5.إثيوبيا

استطاعت إثيوبيا تحقيق نمو اقتصاد ي كبير جدا، خلال 2023 حيت وصل الناتج المحلي الإجمالي الإثيوبي إلى 155.8 مليار دولار مقابل 126.7 مليار دولار في 2022. هذا يعني أن إثيوبيا حققة نموا بنسبة 23% أكبر نمو في القارة السمراء. يمثل الاقتصاد الإثيوبي نسبة 5.48% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

6.المغرب

تعتبر المغرب سادس أكبر اقتصاد أفريقي و ثامن أكبر اقتصاد عربي .استطاعت المغرب خلال العقدين الماضيين تحقيق قفزة اقتصاد ية على المستوى الإفريقي. وذلك بتنويع نشاطها الاقتصاد ي. عبر الإستثمار المكثف في الفلاحة، الصناعة من خلال صناعة أجزاء الطائرات، الصناعة الغدائية و السيارات وغيرها. حقق الناتج المحلي الاجمالي المغربي نموا بنسبة 9.8%، حيت وصل إلى 147.3 مليار دولار في 2023.

مقابل 134.1 مليار دولار خلال 2022. يمثل الاقتصاد المغربي نسبة 5.19% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

7.كينيا

حافظة كينيا على مركزها أفريقيا رغم التراجع الطفيف في ناتجها المحلي الإجمالي. وذلك بنسبة 0.6% انتقل من 113.4 مليار دولار خلال 2022 إلى 112.7 مليار دولار في 2023. يمثل الاقتصاد الكيني نسبة 3.97% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

8.أنغولا

تراجع لناتج المحلي الأجمالي الأنغولي 12%. حيت إنتقل من 106.7 مليار دولار خلال 2022 إلى 93.8 مليار دولار في 2023 حسب معطيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. يمثل الاقتصاد الأنغولي نسبة 3.3% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

9.تنزانيا

يمثل الاقتصاد التنزاني نسبة 2.96% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي. حسب معطيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. استطاع الاقتصاد التنزاني تحقيق نمو مهم خلال السنة الماضية. حيت نمى الناتج المحلي الأجمالي الأنغولي 11.%

10. كوت ديفوار

نمى الناتج المحلي الأجمالي لساحل العاج بنسبة 13.4%. حيت إنتقل من 70 مليار دولار خلال 2022 إلى 79.4 مليار دولار في 2023 حسب معطيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. يمثل اقتصاد ساحل العاج نسبة 2.8% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي.

تمثل هذه العشرة دول 72.72% من إجمالي الاقتصاد الإفريقي. مما يدل على الفوارق الاقتصاد ية الكبرى التي تعيشها القارة الإفريقية. مازالت القارة الأفريقية متخلفة اقتصاد يا وتعتبر أفقر قارة من بين القارات الخمس.

https://www.ieconews.com/2024/01/largest-african-economies-in-2023.html

2 - أعلى 10 اقتصاد ات في أفريقيا حسب توقعات الناتج المحلي الإجمالي 2024

إنفوغراف، هشام حدانة،

07مارس 2024

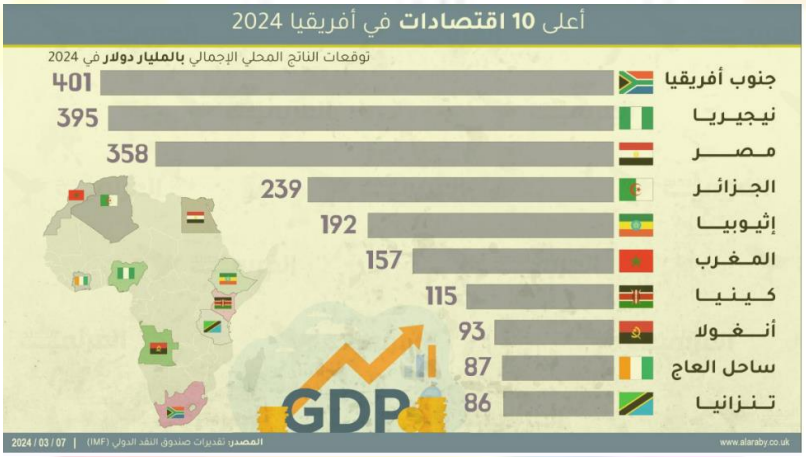

تتميّز دول القارة الأفريقية، التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة، بالتنوع الكبير؛ ليس فقط في الثقافة واللغة، ولكن أيضاً في الناتج الاقتصاد ي.

هذه البيانات من توقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 للدول الأفريقية من تقديرات صندوق النقد الدولي(IMF) ، التي جرى تحديثها آخر مرة في أكتوبر 2023.

تحل جنوب أفريقيا كصاحبة أكبر اقتصاد في أفريقيا من حيث القيمة الاسمية، وتليها نيجيريا ومصر والجزائر.

https://www.alaraby.co.uk/infograph-media/%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-2024

3 - أداء الاقتصاد الأفريقي .. تطور مؤشراته وتوقعات النمو (دراسة)

كتبت – د. سماح المرسي أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة، 2020/03/29

ترصد هذه الورقة تطورات أداء الاقتصاد الأفريقي على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية مثل معدل النمو الاقتصاد ي ومعدل التضخم وعجز الموازنة ونسبة الدين ومؤشر الفقر ومعدل البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء التجارة البينية والخارجية في الفترة من 2015 حتى 2020 وأخيراً توقعات الأداء الاقتصاد ي في الأجل المتوسط من خلال رصد وتحليل المحاور التالية:-

أولاً:- أداء الاقتصاد العالمي وآثاره على أفريقيا

ثانياً:- تطور معدل النمو الاقتصاد ي في أفريقيا وأقاليمها الفرعية

ثالثاً:- تطور معدلات التضخم والسياسة المالية والدين الخارجي في أفريقيا

رابعاً:- تطور أداء التجارة الخارجية والبينية الأفريقية وعجز الحساب الجاري

خامساً:- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا

سادساً:- تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة والبطالة

سابعاً:- توقعات النمو في الأجل المتوسط في أفريقيا والأقاليم الفرعية

أولاً:- أداء الاقتصاد العالمي وآثاره على أفريقيا

لقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3.1% عام 2017 إلى 3.2% عام 2018، ومن المتوقع أن يظل مستقراً عند هذه الحدود خلال عام 2019 كما يوضح الشكل رقم.(1)

شكل رقم(1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2015-2019)

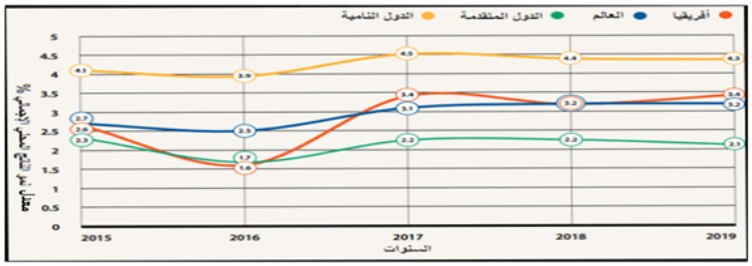

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.3

وقد عزز النمو في الاقتصاد العالمي التطورات في مستويات الاستثمار والتجارة في الدول المتقدمة والاقتصاد ات الصاعدة، كذلك من المتوقع أن يؤدي إرتفاع أسعار السلع إلى زيادة الطلب الكلي على الصادرات الإفريقية. لقد استقر النمو في الاقتصاد ات الصاعدة والنامية خلال الفترة (2015-2017) عند معدل نمو 4.4%، ومازالت الاقتصاد ات الآسيوية الصاعدة هى الأعلى نمواً يدعمها في ذلك الطلب الكبير في الهند بينما تراجع معدل النمو في الصين من 6.9% عام 2017 إلى 6.6% عام 2018 بسبب ضعف نمو الصادرات الصينية التي تأثرت بتراجع النمو في التجارة العالمية من4.8% عام 2017 إلى 4.3% عام 2018 وذلك بسبب تراجع الاستثمار العالمي وانكماش وتقييد شروط التمويل العالمية، وبالمثل فإن تدفقات رأس المال إلى أفريقيا وإلى باقي الاقتصاد ات النامية من المتوقع أن تكون أبطأ.ومن المتوقع لتجارة الصين مع الاقتصاد ات الصاعدة مثل الأرجنتين والبرازيل وروسيا أن تستمر في النمو رغم تباطؤ الوتيرة، لقد أدى إرتفاع أسعار الوقود والطاقة إلى إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد ات المتقدمة والصاعدة وبعض الاقتصاد ات النامية خلال عام 2018، وذلك بالرغم من تراجع الطلب المحلي في الصين. إن التراجع المتوقع في تدفقات رأس المال يمثل تحدياً أمام الاقتصاد ات الأفريقية، حيث يُتوقع أن ترتفع

تكلفة الديون وخدمتها وتحتاج الدول الأفريقية إلى تحسين اعتمادها على مزيج مناسب من السياسات الهيكلية سواءً كانت مالية أو نقدية لكل تقلل من الحساسية الشديدة لشروط التمويل العالمية وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وتدفقات رأس المال.

ثانياً:- تطور معدل النمو الاقتصاد ي في أفريقيا والأقاليم الفرعية

لقد تباطأ النمو الاقتصاد ي في أفريقيا خلال الفترة (2017-2018) حيث تراجع معدل النمو الاقتصاد ي من 3.4% عام 2017 ليسجل 3.2% عام 2018 كما يوضح الشكل رقم(2)

شكل رقم(2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا والاقتصاد ات النامية

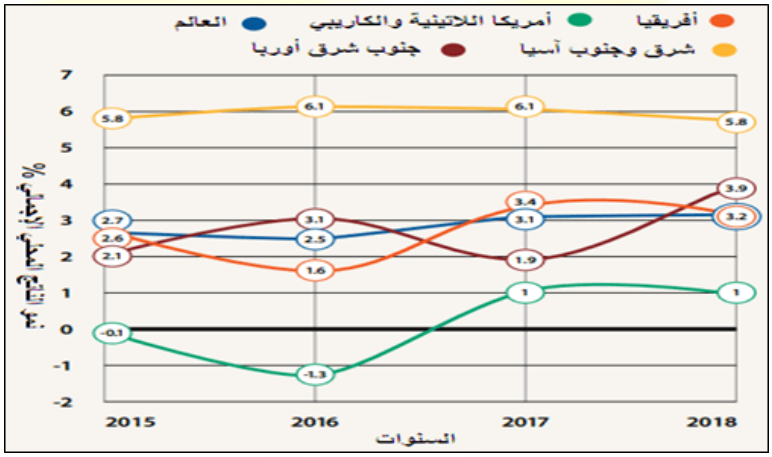

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.4

وقد كانت العوامل الخارجية مثل زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع من أهم الأسباب الداعمة للنمو في أفريقيا، أما الأسباب المحلية فقد تمثلت في إستمرار الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص كما يوضح الشكل رقم(3)

شكل رقم(3) مكونات النمو الاقتصاد ي في أفريقيا(2015-2019)

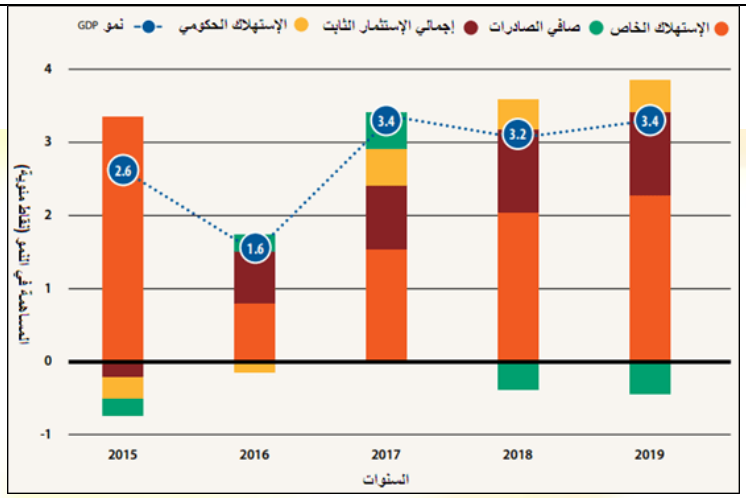

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.5

وقد تزامن مع هذه الأسباب زيادة إنتاج النفط خاصةً مع اكتشافات حقول جديدة وكذلك ظروف المناخ المواتية . ولا يزال معدل النمو في الدول الأفريقية فقيرة الموارد مثل ساحل العاج وإثيوبيا وكينيا والسنغال قوياً مدعوما بمزيد من الاستثمارات العامة في قطاع البنية التحتية، ولم يكن معدل نمو الاقتصاد الأفريقي الذي بلغ 3.2% عام 2018 كافياً للقضاء على الفقر أو تحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث أن أفريقيا بحاجة إلى زيادة الاستثمارات عن مستواها الحالي الذي يبلغ 25% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو بذلك أقل من المستوى الذي سجلته شرق آسيا والباسيفيك ولابد من إحداث زيادة مستدامة في الانتاجية وأن تتراوح نسبة الاستثمار في أفريقيا ما بين (30-35%) من الGDP ، لقد تراجعت إنتاجية النمو في أفريقيا من 2.4% خلال الفترة (2000-2008) إلى 0.3% خلال الفترة (2009-2018) وهى بذلك أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 1.9% خلال الفترة (2011-2017) كما تحتاج الدول الأفريقية إلى تطبيق الاصلاحات الهيكلية التي تمكنها من مزيد من الاعتمادية والنمو المستدام([1]) .

تطور معدلات النمو الاقتصاد ي في الأقاليم الأفريقية الفرعية:-

لقد سجلت ثلاثة من الأقاليم الفرعية الأفريقية إرتفاعاً في معدل النمو الاقتصاد ي خلال عام 2018 هي الشرق والوسط والغرب الأفريقي أما الشمال والجنوب الأفريقي فقد سجلا تراجعاً في معدل النمو الاقتصاد ي خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017، ولا يزال الشرق الأفريقي هو الإقليم الفرعي الأسرع نمواً حيث سجل معدل نمو بلغ 6.1% عام 2017 ووصل إلى 6.2% عام 2018 يدعمه في ذلك زيادة الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وزيادة الطلب المحلي كما هو موضح في الشكل رقم(4)

شكل رقم(4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأقاليم الفرعية الأفريقية

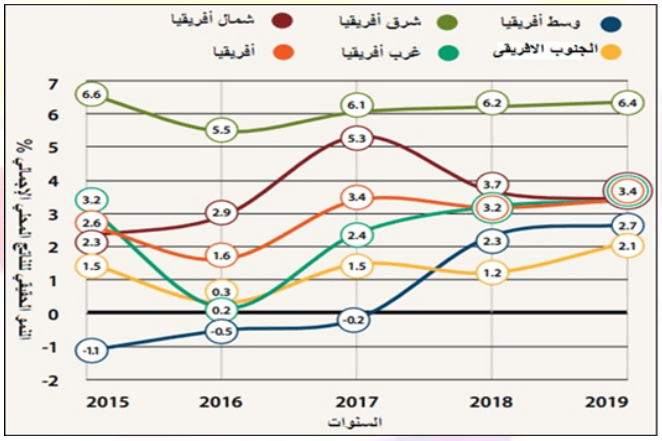

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.6

وقد إنعكس النمو في الإقليم الفرعي في النمو الكبير الذي حققته كل من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، أما بوروندي فهى الدولة الوحيدة التي سجلت معدل نمو يقل عن 3%، ولا تزال الزراعة هى القطاع المسيطر على النمو في الشرق الأفريقي والمحرك الأساسي له، لقد حدث توسعاً في قطاعي الصناعة والخدمات في كل من إثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا، أما قطاع التعدين فقد كان القطاع الرائد في كل من الكنغو الديمقراطية ومدغشقر ورواندا وأوغندا. إن زيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية والنمو السريع في قطاع الإنشاءات

والعقارات في كل من إثيوبيا وكينيا مستمران في دفع النمو في الإقليم الفرعي، وفي نفس الوقت فإن الإكتشافات الجديدة في قطاعى النفط والغاز وظروف المناخ المواتية وتحسن أوضاع التكامل الإقليمي من خلال التكتلات الاقتصاد ية الأفريقية وقيام منظمة التجارة الحرة القارية يقدم كل ذلك إمكانات ضخمة لدعم النمو في الشرق الأفريقي.

لقد قفز معدل النمو الاقتصاد ي في الغرب الافريقي من 2.4% عام 2017 إلى 3.2% عام 2018 عاكساً بذلك إرتفاع معدل النمو في كل دول الإقليم ماعدا بوركينافاسو وغينيا وغينيا الإستوائية، لقد استفادت كل دول الإقليم من انتعاش أسعار النفط ومن الزيادة في معدلات إنتاجه، بينما نمت قطاعات الخدمات في كل الدول ما عدا ليبيريا وسيراليون وبنين وسحل العاج وغانا والنيجير والسنغال، حيث استفادت كل هذه الدول من نشاط أسواق التعدين والسلع الزراعية ومن زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام.

لقد سجل إقليم الوسط الأفريقي تعافياً من حالة التراجع الاقتصاد ي التي مر بها عام 2017، حيث كان معدل النمو في عام 2017 (-0.2%) ليسجل معدلاً للنمو إيجابياً بلغ 2.3% عام 2018 ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7% عام 2019، وقد كانت الأسباب الرئيسية وراء حالة التعافي هذه مختلفة من دولة إلى أخرى حيث أنها تشتمل على تعاف أسعار النفط وبداية الانتاج الجديد للنفط من حقول جديدة في كل من (الكاميرون – الكنغو – غينيا الاستوائية)، والأداء الجيد لقطاع الأعمال الزراعي والصناعة التحويلية والخدمات في كل من (الكاميرون والكنغو والجابون) والأداء الجيد لقطاع السياحة وقطاع الانشاءات في ساوتومي وبرنسيب والاستمرار في تصدير الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى والآثار غير المباشرة لتعاف الاقتصاد في كل من نيجيريا والكاميرون وتشاد. ورغم كل المعززات السابقة للنمو إلا أن عدم التنوع الاقتصاد ي الذي تعاني منه كل من الكنغو والجابون وغينيا الاستوائية والظروف المناخية غير المواتية مازال كل ذلك يمثل معوقات أساسية يمكنها تعطيل النمو الاقتصاد ي في الإقليم الفرعي.

لقد تراجع معدل النمو الاقتصاد ي في الشمال الأفريقي من 5.3% عام 2017 إلى 3.7% عام 2018، وإرتكز النمو في الإقليم الفرعي بالأساس على النمو في ليبيا الذي بلغ 11% ومصر 5.8% والمغرب 3.5%، وقد حدث التراجع في معدل النمو بسبب تراجع مستويات الإستهلاك الخاص الذي حدث في كل من الجزائر ومصر والسودان وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا. لقد إرتفع معدل النمو في تونس من 1.9% عام 2017 إلى 2.4% عام 2018 بسبب الانتعاش في قطاعي السياحة والصناعة التحويلية.

لقد تراجع النمو الاقتصاد ي في الجنوب الأفريقي عن مستواه المنخفض بالفعل عام 2017 الذي كان يبلغ 1.5% ليصل إلى 1.2% عام 2018، وبعد الإرتفاع في أسعار السلع خصوصاً الماس والآثار الإيجابية غير المباشرة للتحسن في المعروض من الطاقة ونمو تجارة التجزئة والنمو في قطاعى الصناعة التحويلية والتعدين كل هذه الأسباب هى التي دعمت الاقتصاد في الإقليم الفرعي. لقد قاد النمو في الجنوب الأفريقي خلال عام 2018 النمو الذي تحقق في كل من بتسوانا حيث بلغ معدل النمو بها 4.4% ومالاوي 4.4% وزامبيا 4.1% وموريشيوس 3.7%، أما عن أنجولا التي تعد المنتج الوحيد للنفط في الإقليم فقد إرتفع معدل النمو في عام 2018 ليصل إلى 1% بعد أن كان 0.7% عام 2017 بسبب التراجع في أسعار النفط الذي أدى إلى تراجعاً في أداء قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وقد سجل الاقتصاد إرتفاعاً في معدل النمو بسبب بداية الإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع حيث قدمت الحكومة الأنجولية برنامجاً لتثبيت الاقتصاد الكلي من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال تخفيض عجز الموازنة وإعادة جدولة الديون ومزيداً من الاستقرار في أسعار االصرف، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في الإقليم الفرعي إلى 2.1% عام 2019 معتمداً على الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للسلع والزيادة في الناتج الزراعي نتيجة تحسن الظروف المناخية لقد تراجع معدل النمو الاقتصاد ي في الدول المستوردة للنفط من 3.7% عام 2017 إلى 3.5% عام 2018 كما يوضح الشكل رقم (5)

شكل رقم(5) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المجموعات الاقتصادية الأفريقية

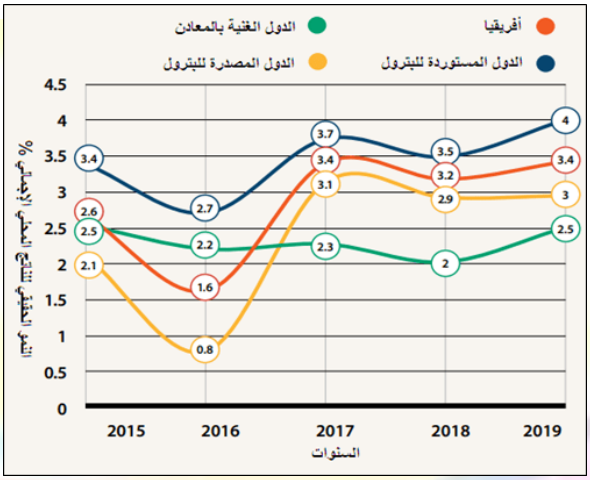

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.7

مدعوماً بالانتاج الزراعي والأنشطة الخدمية وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام، وقد شهدت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة في معدل النمو الاقتصاد ي ساعدها في ذلك إرتفاع الأسعار العالمية للسلع وزيادة الانتاج.

أما عن معدل نمو متوسط دخل الفرد في كل الأقاليم الفرعية فإنه مستمراً في اللحاق بمعدلات نمو السكان منذ ركود أسعار السلع عام 2014. بالرغم من أن معدلات نمو السكان في الشمال الأفريقي خلال عام 2017 و2018 كانت أقل من معدل نمو متوسط دخل الفرد([1]) .

ثالثاً:- تطور معدلات التضخم والسياسة المالية والدين الخارجي في أفريقيا

معدلات التضخم : لقد استمر معدل التضخم في التراجع في أفريقيا، حيث تراجع كمتوسط مرجح من 14.4% عام 2017 إلى 11.1% عام 2018 عاكساً بذلك الاستقرار في أسعار الصرف والتراجع في أسعار الغذاء التي قاومت الضغوط التضخمية التي فرضتها الزيادة في الأسعار العالمية للنفط . لقد تراجع معدل

التضخم في الدول المصدرة للنفط من 20.7% عام 2017 إلى 15.4% عام 2018، وقد تراجع بشكل معتدل في الدول المستوردة للنفط من 5.7% عام 2017 إلى 5.2% عام 2018، بالرغم من إرتفاع معدل التضخم في بعض الدول بسبب إرتفاع أسعار النفط في مصر وتعويم سعر الصرف في إثيوبيا وإزالة الدعم في السودان، وبالرغم من أن إقليم غرب أفريقيا هو الإقليم الفرعي الوحيد الذي إرتفع فيه معدل التضخم بسبب الضغوط التضخمية في نيجيريا التي بلغ بها معدل التخضم 16.2% وسيراليون 11.7% وليبيريا 11.2% وغينيا 9.2% وغانا 8.3% وقد كان التضخم بسبب زيادة الطلب العالمي وفقر الغابات في منطقة الساحل مما أدى إلى إرتفاع أسعار الغذاء وإرتفاع أسعار الواردات وزيادة تكاليف الإنتاج.

السياسة المالية والدين الخارجي: : لقد انكمش العجز المالي الأفريقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من 5.3% عام 2017 إلى 5% عام 2018 كما يوضح الشكل رقم(6)

شكل رقم(6) عجز الموازنة العامة في المجموعات الاقتصادية الأفريقية كنسبة من GDP

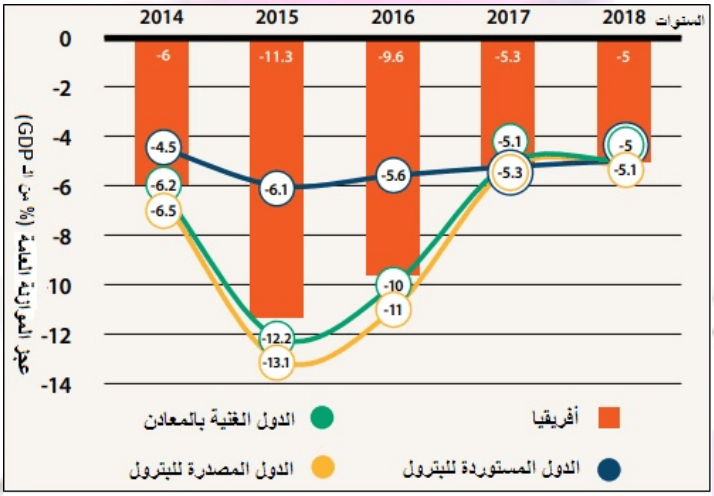

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.8

هذا التحسن جهود الدمج المالي مثل تخفيض الدعم الذي حدث في العديد من الدول الأفريقية وكذلك تعافي أسعار النفط وزيادة إنتاجه كما حدث في أنجولا وتشاد وغانا ونيجيريا، واتساع القاعدة الضريبية كما حدث في الكنغو وليسوتو ومالاوي ونيجيريا. لقد حدث تضييق في السياسة المالية في كل مجموعات الدول الأفريقية المصدرة للنفط والمستوردة له والدول الغنية بالمعادن، ومن المتوقع أن يستمر العجز المالي الأفريقي مستقراً عند حدود 5% من GDP خلال عام 2019 مدعوما بتحسن شروط الاقتصاد العالمي خاصةً بين مصدري السلع رغم أن الإلتزام الكبير بالإستثمار في البنية التحتية سوف يؤدي إلى صعوبة الالتزام بتضييق العجز المالي.

وحتى مع إنكماش العجز المالي الأفريقي، فإن الدين المحلي كنسبة مرجحة من GDPقد زادت بشكل ملحوظ من 48.4% عام 2017 إلى 50.5% عام 2018 ، أما الدين الخارجي فقد ارتفعت نسبته من 35.5% عام 2017 إلى 37.6% عام 2018، وقد استقر النوعان من الديون بشكل كبير في الدول المستوردة للنفط، لكنهما استمرا مرتفعين في الدول المستوردة للنفط والدول الغنية بالمعادن.

لقد استقر الدين الخارجي في عام 2018 عند حدود 44.8% من GDP في الدول المستوردة للنفط و44.3% في الدول الغنية بالمعادن، بينما كان الدين العام 63% من GDPفي الدول المستوردة للنفط و47.5% في الدول الغنية بالمعادن، كما يوضح الشكل رقم.(7)

الشكل رقم (7)الدين الخارجي الأفريقي في الأقاليم الفرعية والمجموعات الاقتصاد ية كنسبة منGDP

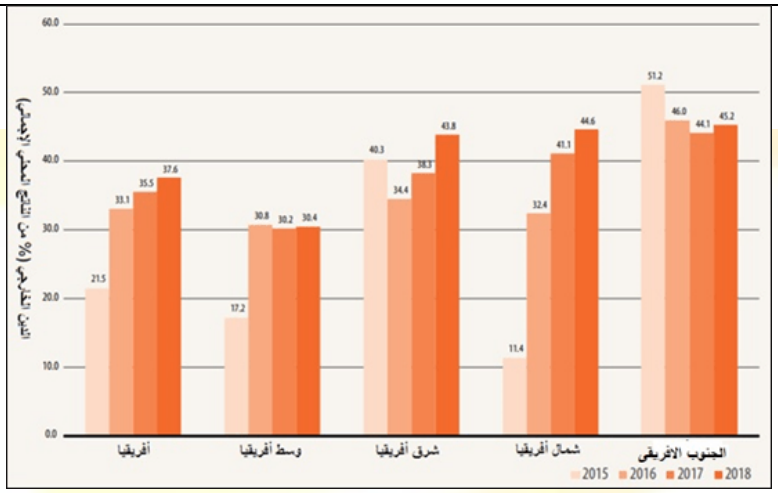

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.9

لقد اتخذت معظم من الدول الأفريقية العديد من الخطوات من أجل تعزيز إجراءات إدارة الديون ورغم ذلك لم تكن هذه الإجراءات فعالة بشكل كبير حيث استمر الدين مرتفع في أنجولا وموزمبيق وزامبيا، حيث لا يزال أكثر من ربع الدول الفريقية تعاني من ديون تعادل 50% من GDP وبعض الدول مثل موريتانيا وموريشيوس وسيشل والسودان تعاني من أن نسبة الديون تتجاوز 100% من GDP وتحتاج إدارة الدين إلى الحذر خاصة مع الأخذ في الإعتبار لشروط ومصادر التمويل([1]) .

رابعاً:- تطور أداء التجارة الخارجية والبينية الأفريقية وعجز الحساب الجاري

لقد زادت صادرات السلع التجارية في عام 2017 بعد أن شهدت أربعة أعوام من التراجع كما يوضح الشكل رقم(8)

شكل رقم(8) تطور قيمة الصادرات السلعية الأفريقية(2012-2017)

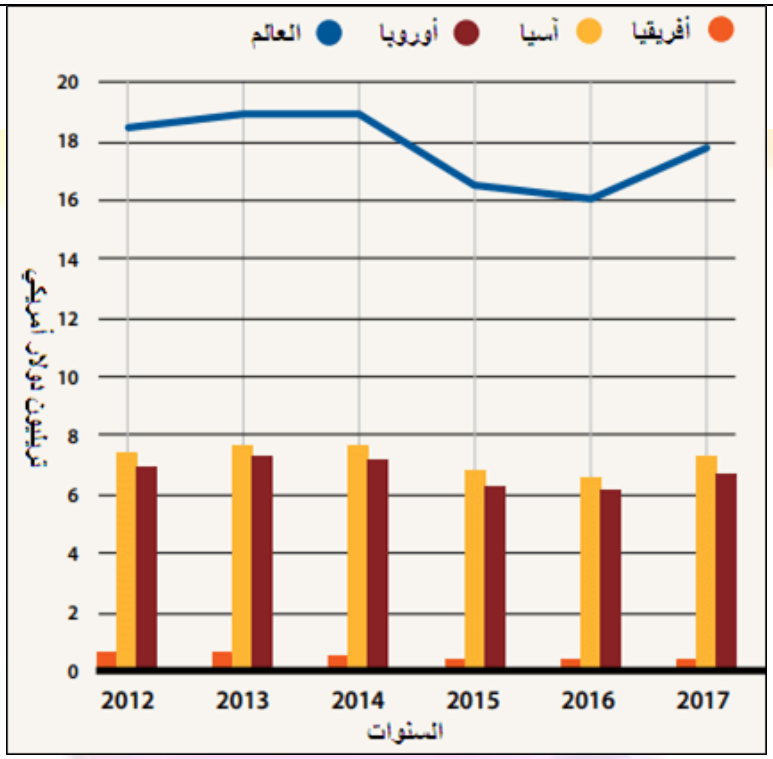

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.10

حيث ارتفعت الصادرات العالمية بنسبة بلغت 10.6% وهى النسبة الأكبر لنمو الصادرات العالمية منذ عام 2012، وقد زادت الصادرات في كل أقاليم العالم وسجلت أفريقيا الزيادة الأضخم بمعدل بلغ (18.3%) وقد تبعتها في ذلك أسيا (11.3%) وأوروبا (10.3%) وقد إرتفعت حصة أفريقيا من الصادرات العالمية من 2.2% عام 2016 إلى 2.4% عام 2017.

لقد إرتفعت قيمة الواردات التجارية الأفريقية أيضاً في عام 2017 بعد أن كان أداؤها متراجعاً على مدار عامين، حيث ارتفعت قيمتها من 495 مليار دولار عام 2016 إلى 534 مليار دولار عام 2017 بزيادة قدرها 8%، ولأن الصادرات الأفريقية قد زادت

بمعدل أكبر من الواردات فقد تراجع العجز التجاري من 142.7 مليار دولار عام 2016 إلى 116.9 مليار دولار عام 2017.

وتمثل السلع الأولية والمواد الخام مثل (الوقود- المعادن- المواد الخام الزراعية) الحصة الأكبر في الصادرات الأفريقية خلال عام 2017، ويمثل الوقود بمفرده 39.4% من قيمة الصادرات الأفريقية ويوضح الشكل رقم (9) التجارة البينية الأفريقية وتجارة أفريقيا مع باقي دول العالم خلال الفترة(2015-2017)

شكل رقم(9) الهيكل السلعي للصادرات والواردات الأفريقية الخارجية والبينية متوسط(2015-2017)

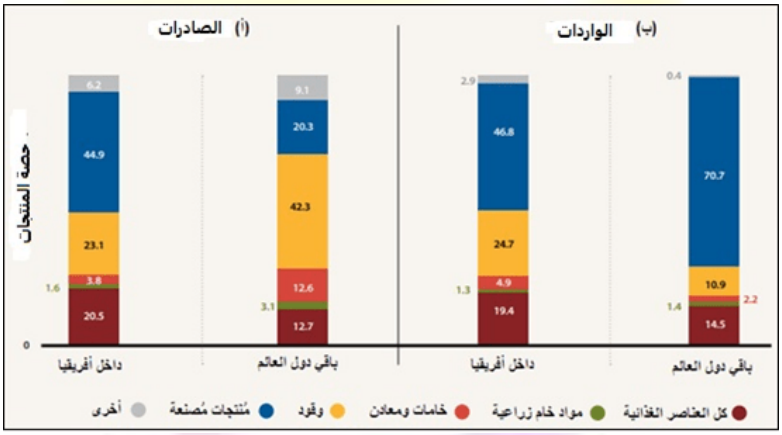

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.11

لقد كانت جنوب أفريقيا هي الدولة التي تصدرت قائمة المصدرين مع العالم الخارجي خلال الفترة (2015-2017) بحصة بلغت 18.2% من إجمالي صادرات القارة، وكانت ساحل العاج على رأس المصدرين للمواد الغذائية بحصة بلغت 14.3% من إجمالي صادرات القارة من الغذاء تبعتها في ذلك جنوب أفريقيا 12.5% والمغرب 11% واحتلت جنوب أفريقيا المكانة الأولي أفريقياً في تصدير السلع الزراعية بنسبة بلغت 18.1% من إجمالي صادرات القارة من السلع الزراعية تبعتها في ذلك ساحل العاج بنسبة بلغت 10.1% والكاميرون 7.7%.

وأما فيما يتعلق بصادرات القارة من المعادن والفلزات فتقع جنوب أفريقيا في موقع الصدارة بنسبة بلغت 45.7% من إجمالي صادرات القارة، تبعتها زامبيا 12.1% ثم جمهورية الكنغو الديمقراطية 10.7%، أما صادرات الوقود فقد جاءت نيجيريا في المقدمة بنسبة بلغت 26.1% من إجمالي صادرات القارة تبعتها الجزائر بنسبة 22.9% وأنجولا 22.3% وتسيطر جنوب أفريقيا على صادرات الآلات ومعدات النقل بنسبة 42.7% من إجمالي صادرات القارة تتبعها المغرب بنسبة 24.6% وتونس 18.3. %

وفي الوقت الذي تمثل فيه السلع الأولية والمواد الخام النسبة الأكبر من الصادرات الأفريقية فإن الواردات الأفريقية تسيطر عليها السلع الصناعية بنسبة 70.7% من إجمالي الورادات عام 2017 كما يوضح الشكل رقم (9) الذي يعكس التراجع النسبي للأساس التكنولوجي للصادرات الأفريقية واستمرار الاعتماد على الشركاء الخارجيين لتلبية الاحتياجات الصناعية.

وتحتل مصر الحصة الأضخم في واردات الغذاء من خارج القارة خلال الفترة (2015-2017) بنسبة بلغت 17.6% من إجمالي واردات القارة من الغذاء، تتبعها الجزائر بنسبة بلغت 14.1% ثم جنوب أفريقيا 8.3%، وتتصدر مصر أيضا قائمة واردات القارة من المعادن والفلزات بنسبة بلغت 19.8% ثم جنوب أفريقيا بنسبة بلغت 18% والمغرب 16.6%، أما عن واردات القارة من الوقود فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 16.5% ثم جنوب أفريقيا 15.4% ونيجيريا 14.7% وتحتل جنوب أفريقيا موقع الصدارة في قائمة المستوردين الأفارقة من الآلات ومعدات النقل بنسبة بلغت 18.6% تلتها الجزائر بنسبة 11.9% ثم مصر بنسبة 10.3.%

وقد تركزت 3/4 الصادرات البينية الأفريقية في 13 دولة فقط، استحوذت جنوب أفريقيا وحدها على 45% من إجمالي الصادرات البينية الأفريقية كما يوضح الشكل رقم(10)

شكل رقم(10) حصة أهم الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية البينية الأفريقية متوسط(2015-2017)

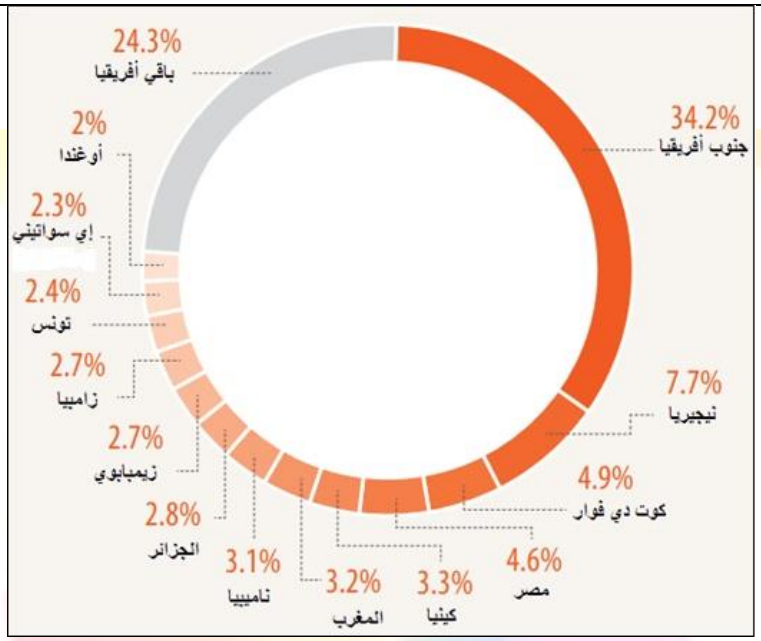

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.12

وتحتل جنوب أفريقيا المركز الأول علي مستوى الصادرات البينية الأفريقية في ثلاثة قطاعات رئيسية خلال الفترة (2015-2017) هي الآلات ومعدات النقل بنسبة 60.2%، السلع الغذائية 28.2%، المعادن والفلزات 25.2%، وتقود نيجيريا الصادرات البينية للوقود بنسبة 30.7% . وبالرغم من أن 19 دولة أفريقية تسيطر على 3/4 الواردات البينية في القارة كما يوضح الشكل رقم(11)

شكل رقم (11) حصة أهم الشركاء التجاريين في الواردات السلعية البينية الأفريقية متوسط(2015-2017)

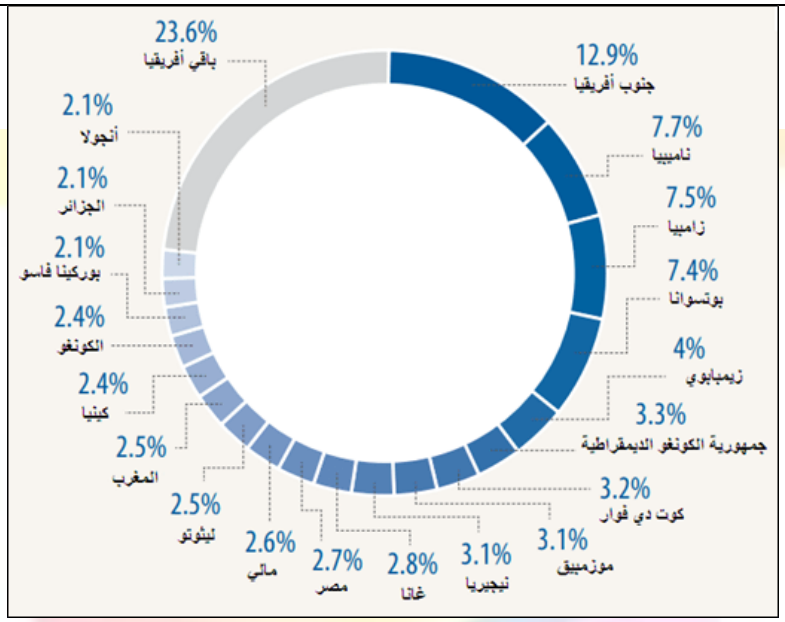

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.13

إلا أن جنوب أفريقيا وحدها تحتل الحصة الأضخم بالرغم من أن حصتها في الواردات البينية أقل من حصتها في الصادرات البينية وتتكون التجارة البينية الأفريقية بالأساس من الآلات ومعدات. لقد إرتفعت قيمة الصادرات الأفريقية من الخدمات من 95.7 مليار دولار عام 2016 إلى 109.1 مليار دولار عام 2017 يقودها في ذلك صادرات خدمات السفر بنسبة 44.4% من إجمالي الصادرات الأفريقية من الخدمات، وخدمات الأعمال بنسبة 14.4%. لقد تراجع العجز في الحساب الجاري الأفريقي من 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى 3.1% عام 2018 مدعوما بالزيادة في أسعار السلع، ورغم ذلك فقد إرتفع عجز الحساب الجاري في بعض الدول مثل سيشل حيث بلغ 25.5% من GDP وموريتانيا 24.3% من GDP وموزمبيق 21.7% من GDP والنيجر 15.3% من GDP وذلك بسبب زيادة الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية وإرتفاع أسعار الوقود في الدول المستوردة للنفط وإرتفاع أسعار الغذاء وزيادة مدفوعات الفائدة على القروض الحكومية([1]) .

خامساً: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا

لقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إنعكاساً للاتجاهات العالمية، حيث تراجعت بحوالي 21.5% عام 2017 لتسجل قيمة 41.8 مليار دولار كما يوضح الشكل رقم (12) وذلك تأثراً بتراجع التدفقات العالمية خلال نفس العام بنسبة 23.4% لتبلغ 1.43 تريليون دولار عام 2017

شكل رقم(12)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا(2010-2017)

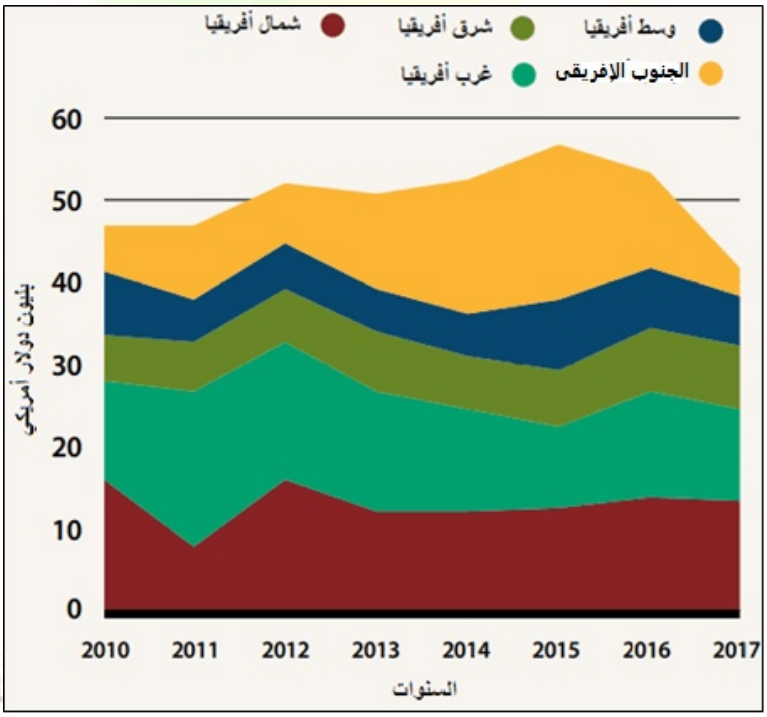

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.14

لقد تعرضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لحالة من الركود خلال عام 2017، لكن من المتوقع أن تشهد التدفقات إلى أفريقيا حالة من القوة والانتعاش وترتفع بنسبة 20% خلال عام 2018 لتصل إلى 50 مليار دولار،

وذلك بسبب الانتعاش في أسعار السلع والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية التي أسرعت من جهود التكامل الإقليمي.لقد سجل كل من إقليمي الشمال والغرب الأفريقي أكثر الأقاليم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2017، حيث حصلا على 13.3مليار دولار و11.3مليار دولار بالترتيب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القارة والتي إستهدفت بالأساس قطاعات التكنولوجيا والسيارات والمنسوجات والتعدين. لقد زادت تدفقات الاستثمار الأفريقي الخارجي إلى باقي دول العالم بنسبة 8% ليصل إلى 12.1 مليار دولار عام 2016، بلغت استثمارات جنوب أفريقيا 7.4مليار دولار وهى بذلك تحتل موقع الصدارة تبعتها نيجيريا 1.3 مليار دولار ثم المغرب 960مليون دولار، وتستمر الولايات المتحدة في إحتلال موقع الصدارة في قائمة الدول التي تستثمر في أفريقيا بالرغم من أن الشركات الصينية قد ضاعفت من استثمارتها في القارة خلال الفترة (2011-2016) حيث زادت بحوالي 24 مليار دولار كما يوضح الشكل رقم(13)

الشكل رقم(13)

أعلي 10 دول في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا:قيمة رصيد الاستثمار في 2011و2016

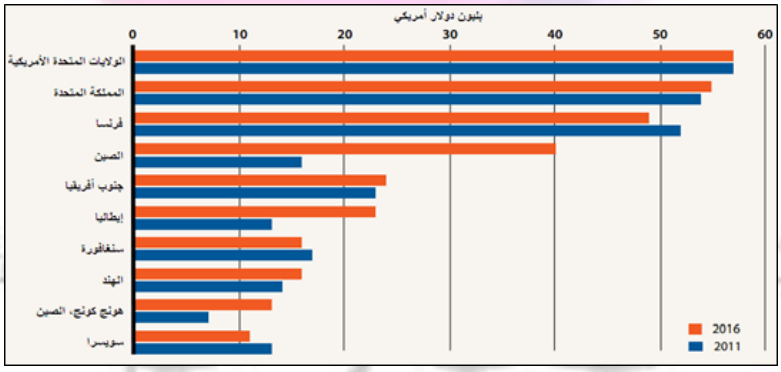

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.15

لقد سجل معدل البطالة 7% في أفريقيا عام 2017، ومن المتوقع أن يستمر عند هذا المستوى خلال عام 2019، وذلك لأن الدول تكثف جهودها في تنويع مصادر الدخل في اقتصاد اتها، بالرغم من أن نسبة العمال الذين يعانون من الفقر المدقع (أى الذين يعيشون على أقل من 1.9دولار يومياً) قد تراجعت هذه النسبة في أفريقيا جنوب الصحراء من 52.8% عام 2000 إلى 33.5% عام 2015 ومن المتوقع أن تستمر في الانخفاض من 31.9% عام 2017 إلى 30.4% عام 2019، وعلى مستوى النوع الإجتماعي تمثل المرأة 54.8% من العمال الفقراء مقارنة ب 51.3% من الرجال عام 2000 وقد انخفضت الفجوة بشكل تدريجي ل 3% عام 2014.

ويعمل معظم العمال الأفارقة الفقراء في القطاعات غير الرسمية حيث تكون الانتاجية والأجور منخفضة وليس لدى العمال أى فرص للنفاذ إلى خدمات الحماية الإجتماعية، وتمثل الأنشطة غير الرسمية حوالي 42% من الوظائف غير الزراعية في أفريقيا، بينما تمثل 80% من الوظائف في غانا وكينيا ومدغشقر ومالي وما يقرب من ثلثي الوظائف في القطاع غير الرسمي تشغلها النساء([1]) .

سابعاً:- توقعات النمو في الأجل المتوسط في أفريقيا والأقاليم الفرعية

من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا من 3.2% عام 2018 ليصل إلى 3.4% عام 2019 قبل ارتفاعه ليصل إلى 3.7% عام 2020 وقد جاءت هذه التوقعات إنعكاساً للزيادة التي تمت في السنوات الأخيرة في كل من الإستهلاك الخاص والاستثمار العام وإرتفاع أسعار السلع والاكتشافات النفطية الجديدة وزيادة الإنتاج وتوقعات الظروف المناخية الجيدة، ومن المتوقع لكل الأقاليم الفرعية أن يرتفع بها معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2019 و2020 كما يوضح الشكل رقم(14)

شكل رقم(14)

معدل النمو الاقتصاد ي في أفريقيا والأقاليم الفرعية وتوقعات النمو-(2016 2020)

لقد تراجعت القيمة المعلنة لمشروعات المساحات الخضراء في أفريقيا بنسبة 10% خلال عام 2017 لتصل إلى 85 مليار دولار، وتراجعت أيضا قيمة المشروعات في القطاعات الأولية والصناعة التحويلية بينما زادت في قطاع الخدمات بحوالي 5 مليار دولار لتصل إلى 64 مليار دولار وقد حصل قطاع الخدمات على 3/4 حصة مشروعات المساحات الخضراء([1]) .

سادساً: تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة والبطالة

لا يزال تقدم أفريقيا نحو تخفيض الفقر تقدما تدريجياً وبطيئاً، فقد تراجع معدل الفقر من 54.3% عام 1990 ليصل إلى 36% عام 2016 ولا تتناسب معدلات تخفيض الفقر مع معدلات نمو السكان ولذلك بالرغم من تراجع معدلات الفقر إلا أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الفقر مازال يتراوح حول 390 مليون نسمة([1]) .

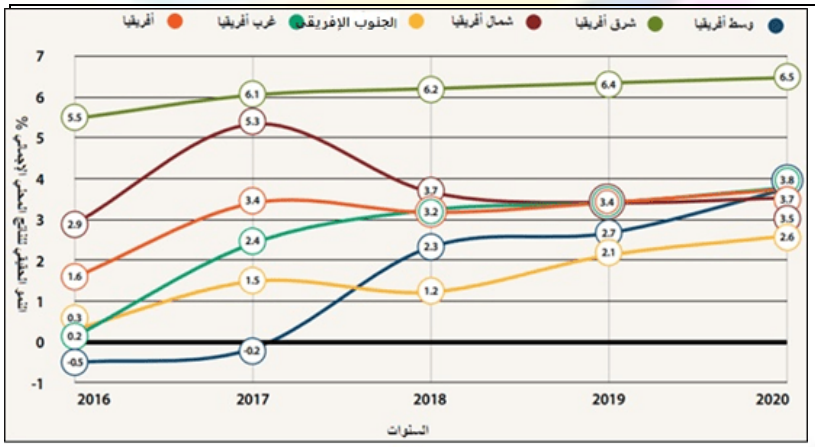

Source: Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)P.16

ومن المتوقع أن يكون الشرق الأفريقي هو الإقليم الفرعي الذي يحقق معدل النمو الأعلي لل GDP حيث يرتفع من 6.2% عام 2018 ليصل إلى 6.4% عام 2019 قبل أن يصل إلى 6.5% عام 2020، وقد ارتفع معدل النمو بالإقليم الفرعي بسبب زيادة معدلات الاستثمار الخاص، ونمو قطاعي الصناعة والخدمات خاصة في

إثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا، وزيادة الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وزيادة الاستهلاك الخاص والاكتشافات الجديدة في قطاعى النفط والغاز ومزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزيد من تحويلات العاملين بالخارج([1]) .

سادساً: تطور مؤشرات الفقر وعدم المساواة والبطالة

لا يزال تقدم أفريقيا نحو تخفيض الفقر تقدما تدريجياً وبطيئاً، فقد تراجع معدل الفقر من 54.3% عام 1990 ليصل إلى 36% عام 2016 ولا تتناسب معدلات تخفيض الفقر مع معدلات نمو السكان ولذلك بالرغم من تراجع معدلات الفقر إلا أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الفقر مازال يتراوح حول 390 مليون نسمة([1]) .

النمو الأعلي لل GDP حيث يرتفع من 6.2% عام 2018 ليصل إلى 6.4% عام 2019 قبل أن يصل إلى 6.5% عام 2020، وقد ارتفع معدل النمو بالإقليم الفرعي بسبب زيادة معدلات الاستثمار الخاص، ونمو قطاعى الصناعة والخدمات خاصة في إثيوبيا وكينيا ورواندا وتنزانيا، وزيادة الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وزيادة الاستهلاك الخاص والاكتشافات الجديدة في قطاعى النفط والغاز ومزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزيد من تحويلات العاملين بالخارج([1]) .

ومن المتوقع لمعدل النمو الاقتصاد ي في إقليم غرب أفريقيا أن يكون معتدلاً خلال عام 2019 ليصل إلى 3.4% قبل أن يرتفع إلى 3.8% عام 2020 مدعوماً بالأداء الاقتصاد ي الجيد في غانا ونيجيريا، وعموماً من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصاد ي في الإقليم الفرعي في الاستفادة من الإرتفاع في أسعار النفط والزيادة في إنتاجه والتوسع في قطاعات الخدمات عبر الإقليم الفرعي وزيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار في مشروعات البنية التحتية. من المتوقع لمعدل النمو الاقتصاد ي في إقليم الوسط الأفريقي أن يرتفع من 2.3% عام 2018 ليصل إلى 2.7% عام 2019 ويرتفع إلى 3.8% عام 2020 مدعوما بالتعافي في أسعار السلع وزيادة الإنتاج في كل من قطاعي النفط والغاز والأداء الجيد للاستثمارات الزراعية، وقطاعي الصناعة

التحويلية والتعدين في جمهورية أفريقيا الوسطى.من المتوقع أن يتراجع معدل النمو الاقتصاد ي في الشمال الأفريقي من 3.7% عام 2018 إلى 3.4% عام 2019 قبل أن يعتدل ويصل إلى 3.5% عام 2020 مدعوماً بالزيادة في أسعار النفط والزيادة في إنتاج الغاز واستمرار الاستثمارات في القطاعات غير النفطية (الصناعة التحويلية والخدمات)

ويُتوقع لإقليم الجنوب الأفريقي أن يستمر هو الإقليم الأبطأ في النمو الاقتصاد ي بين الأقاليم الفرعية الأفريقية بمعدل نمو يبلغ 2.1% عام 2019 بعد أن كان 1.2% عام 2018 ويدعم النمو في الإقليم الزيادة في الإنتاج الزراعي والإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع.وذلك بالرغم من أن معظم الاقتصاد ات الأفريقية قد واجهت مخاطراً أثرت على النمو بسبب السياسة النقدية الإنكماشية والسياسات الحمائية الجديدة في الاقتصاد ات المتقدمة وصدمات المناخ غير المواتي خاصة في الاقتصاد ات المعتمدة على الزراعة، وهجمات الإرهاب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي وضغوط الديون في بعض الدول([2]) .

الهوامش-:

1-Economic Commission For Africa (ECA), Economic Report on Africa: Fiscal Policy fo Financing Sustainable Development in Africa, (Addis Ababa:ECA, 2019)PP2-4.

2- Economic Commission for Africa (EAC), Economic Report in Africa, "Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation, (Addis Ababa: EAC, 2017)P.12-15

3- Economic Commission for Africa (ECA) , the Mutual Review of Development Effectivness in Africa Promise & Performance , (Addis Ababa: ECA, 2015)PP.23-25

4 – IMF, World Economic and Financial Surveys, Regional Economic Outlook, Sub Saharan Africa's Natural Resource Exporters: Recent

Performance and Policy Challenges, (Washington D.C.: IMF, April 2012),PP.111-116.

5 – United Nastions Conference for Trade and Development (UNCTAD) , Economic Development in Africa Report, Catalyzing Investement for Tranformative Growth in Africa , (Geneva: UNCTAD,2014),PP.49-51

6 – United Nations Devolopment Programme (UNDP) , "African Facility for Inclusive Markets (AFIM), Business Can Turn Poverty into Prosperity", (New York: UNDP, 2015),P.63

7- African Development Bank, Castalyzing Job Creation and Growth Through MSME Development in Deauville Partenership Countre, (Tunisia: African Development Bank , 2013),P19

8 – the World Bank, African Regional Economic outlook Report, (Washington D.C: the World Bank, 2018), P66

9 – United Nastions Conference for Trade and Development (UNCTAD) , Economic Development in Africa Report, Tourism for Transformative and Inclusive Growth, (Geneva: UNCTAD, 2017),P.79

Tags: الاقتصاد الأفريقي الاقتصاد العالمي عجز الموازنة مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية معدل التضخم

https://pharostudies.com/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%88/

4 - المصالح الأمريكية في أفريقيا على أجندة ترامب والكونجرس.. فماذا يفعلان للمستقبل؟

2025/02/01

قال ويتني شنايدمان، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية سابقاً، إن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تواجه أسئلة ملحة حول العلاقات الأمريكية الأفريقية، في ظل توجه من ترامب لخفض أو وقف المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأفريقية والمبادرات التنموية في القارة.

وأضاف شنايدمان في مقال نشره موقع مؤسسة بروكينجز البحثية الأمريكية تحت عنوان "الكونجرس وأفريقيا وترامب: ماذا يحمل المستقبل؟"، أنه مع تولي الرئيس المنتخب منصبه، فإن القرارات المتخذة حول تمديد قانون النمو والفرص في أفريقيا (قانون أجوا)، وما إذا كان سيتم إعادة تمويل خطة بيبفار (للإغاثة من مرض الإيدز)، ستكون بمثابة مؤشرات مهمة لنهج إدارة ترامب في العلاقات الأمريكية الأفريقية.

وأكد أنه عندما تم إقرار قانون النمو والفرص في أفريقيا (أجوا) ليصبح قانوناً في عهد الرئيس بيل كلينتون في عام 2000، كان ذلك أكثر من مجرد رفع لمستوى التجارة والاستثمار على أجندة السياسة الأمريكية الأفريقية، إلى دعم العلاقات البينية بين أمريكا ودول القارة، كما ساعد ذلك في صياغة إجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس على أن الولايات المتحدة لديها مصالح في أفريقيا تستحق الاستثمار فيها.

وأشار شنايدمان إلى أن هذا الإجماع استمر على مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية وأدى إلى إنشاء مبادرات تاريخية مثل مبادرة الشراكة الأفريقية، وخطة الطوارئ لرئيس إدارة جورج دبليو بوش للإغاثة من مرض الإيدز (بيبفار)، وإقرار قانون البناء، الذي وقعه الرئيس دونالد ترامب، مما أدى إلى إنشاء مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية(DFC) ، وقد دعم هذا الإجماع أيضاً تقديم ما يقرب من 8

مليارات دولار من المساعدات التنموية، لأفريقيا، عبر وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بين 2012 و 2022.

وأشار شنايدمان إلى أن السؤال الملح الآن، هل الإجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول أهمية العلاقات الأمريكية الأفريقية سوف يستمر أم أننا سنشهد في 2025 تغييراً لبعض التشريعات الخاصة بالقارة الأفريقية؟.

وقال: يبدو أن هناك دعماً واسع النطاق لإعادة تفويض مؤسسة تمويل التنمية، المقرر أن تنتهي صلاحيتها في 6 أكتوبر 2025، وبذلك ستكون قادرة على العمل لمدة سبع سنوات أخرى، وستتضاعف التزاماتها الطارئة إلى 120 مليار دولار، وسيتم زيادة عدد البلدان التي يمكن لمؤسسة تمويل التنمية أن تستثمر فيها.

وأشار شنايدمان إلى أنه في السنة المالية 2024، التزمت مؤسسة تمويل التنمية باستثمارات قياسية بقيمة 12 مليار دولار عبر 181 صفقة في 44 دولة. ومن المرجح أن تلعب المؤسسة دورا مهما في سياسة إدارة ترامب تجاه أفريقيا، والتي يتوقع المحللون أن تكون معاملات ومؤيدة للأعمال التجارية.

وأضاف أنه: في الواقع، في إدارة ترامب الأولى، سعى آدم بوهلر، الرئيس التنفيذي لمؤسسة تمويل التنمية آنذاك، إلى استثمار 5 مليارات دولار في المغرب و5 مليارات دولار أخرى في إثيوبيا. وعلى الرغم من عدم تحقيق كلا الهدفين، إلا أنهما يعكسان نهجاً قوياً للقطاع الخاص من المرجح أن يظهر مرة أخرى في الإدارة القادمة، التي تنظر إلى الاستثمارات الأمريكية من خلال رواد الأعمال والشركات كمحركات للتنمية وخلق فرص العمل وتوليد الثروة في أفريقيا والولايات المتحدة.

وأوضح شنايدمان أنه في ظل إدارة ترامب الثانية، من المتوقع أن تكون المعادن الحيوية أولوية رئيسية، نظراً لتوقيع الرئيس ترامب على قانون الطاقة عام 2020، وقد وجه القانون وزير الطاقة لتطوير توقعات شاملة للمتطلبات المعدنية الحرجة المتوقعة للأمن القومي الأمريكي، وفي ديسمبر 2024، قدم عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي كريس كونز (ديمقراطي من ولاية ديلاوير) وتود يونغ (جمهوري من ولاية إنديانا) تشريعات من الحزبين من شأنها تعزيز سلاسل توريد المعادن المهمة في أفريقيا وأماكن أخرى.

وتشير التقديرات إلى أن القارة تحتوي على نحو 30% من المعادن المهمة في العالم، ومع إنتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية 70% من الكوبالت في العالم، فإن مبادرات مثل مشروع لوبيتو كوريدور من الممكن أن تتلقى أيضاً دعماً مستمراً.

وأكد شنايدمان أنه في ديسمبر 2024 بُذلت جهود متضافرة لتجديد قانون النمو والفرص في أفريقيا. وفي إبريل الماضي تلقى الكونجرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي مشروع قانون من شأنه تجديد الاتفاقية التجارية لمدة 16 عاما، أي حتى 2041. وأشار إلى أن إحدى القضايا التي من المرجح أن تثير جدلاً هي إعادة تقييم العلاقات مع جنوب أفريقيا، فبعض أعضاء مجلس الشيوخ يرون ضرورة صد تصرفات جنوب أفريقيا المستمرة التي تقوض الأمن القومي الأمريكي ومصالح السياسة الخارجية الأمريكية، وسيتعين على أعضاء الكونجرس أن يوازنوا بين إجراءات السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا وحقيقة أن تعد البلاد أقوى ديمقراطية في القارة وأكثر اقتصاد صناعي، وهي الرئيس القادم لمجموعة العشرين، وتوفر ما يقرب من 100٪ من الكروم الذي تستورده الولايات المتحدة وأكثر من 25٪ من متطلبات الولايات المتحدة من المنجنيز والتيتانيوم والبلاتين.

وأضاف أن التحدي الآخر الذي يواجه قانون النمو والفرص في أفريقيا (أجوا) هو ما إذا كان برنامج الأفضليات كافياً لتمكين الولايات المتحدة من التنافس بفعالية مع الصين، أم لا؟، موضحاً أنه في عام 2023، بلغ حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة وأفريقيا 67.5 مليار دولار، في حين بلغ حجم التجارة البينية للصين أكثر من أربعة أضعاف ليصل إلى 282.1 مليار دولار. وقد بلغ متوسط الواردات غير النفطية بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا 4.3 مليار دولار بين عامي 2018 و2022، وهو ما يمثل يمثل ما يزيد قليلاً عن عُشر إجمالي واردات الولايات المتحدة من المنطقة.

وأكد أنه لتعزيز الوجود الأمريكي في السوق الأفريقية، يمكن للكونجرس أن يقدم حوافز ضريبية للشركات الأمريكية للاستثمار في مشاريع القيمة ال

https://pharostudies.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a3%d8%ac%d9%86%d8%af/

5 - منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA)

African Continental Free Trade Area (AfCFTA)

Creating One African Market

"تعليق - التكامل التجاري في إفريقيا، إطلاق العنان لإمكانات القارة في عالم متغير"

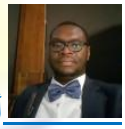

أندروز إيبو مينساه *

أصدر صندوق النقد الدولي (IMF) في مايو 2023، ورقة إدارية بعنوان "التكامل التجاري في إفريقيا، إطلاق العنان لإمكانات القارة في عالم متغير" هذه المقالة هي تعليق على هذه الورقة الإدارية.

نظرت ورقة الإدارة في فرص التكامل التجاري في إفريقيا في ضوء التحول العالمي، بما في ذلك تغير المناخ، ومخاطر التجزئة الجيوسياسية، والتقدم التكنولوجي، والازدهار الديموغرافي المتوقع في إفريقيا. كما ناقشت السياسات الرامية إلى دعم التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية التي من شأنها أن تزيد من المكاسب المحتملة من تعزيز التكامل التجاري في إفريقيا عند دمجها مع الإصلاحات التكميلية.

ونظرت الورقة في التكامل التجاري في أفريقيا تحت العناوين التالية.

نظرة عامة - إطلاق العنان لفوائد التكامل التجاري الإقليمي في إفريقيا

حالة التجارة والتكامل التجاري في أفريقيا

تحقيق تكامل تجاري أكبر من خلال اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية

التكامل التجاري لأفريقيا في عالم متغير

الاستنتاجات

1. نظرة عامة - إطلاق العنان لفوائد التكامل التجاري الإقليمي في إفريقيا

تناقش الورقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي الفوائد المحتملة للتكامل التجاري الإقليمي في إفريقيا، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA). وتؤكد الورقة على أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، إلى جانب الإصلاحات الأخرى، يمكن أن يحفز تعميق التكامل التجاري داخل إفريقيا ومع بقية العالم. الهدف هو الاستفادة من التقدم التكنولوجي، وتزايد عدد السكان في سن العمل، والبيئة العالمية المتطورة لتعزيز التنوع الاقتصاد ي والتصنيع والقدرة على الصمود في وجه الصدمات.

تقر الورقة بأن أفريقيا لم تحقق بالكامل إمكاناتها التجارية، سواء من حيث الحجم أو من حيث حصة القيمة المضافة، على الرغم من النمو المتواضع في التجارة الإجمالية. ويعزى ذلك إلى السياسات التجارية المجزأة بين الجماعات الاقتصاد ية الإقليمية المتعددة والبيئة التجارية الصعبة التي تتميز بشبكات النقل والعمليات الحدودية. وتسليط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات والاستفادة من فوائد التجارة، كما يتضح من الآثار الإيجابية للتجارة العالمية على التصنيع والتنمية في إفريقيا.

يشير التحليل إلى أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، مصحوباً بتخفيضات الرسوم الجمركية وغير الجمركية وتحسينات في البيئة التجارية، يمكن أن يؤدي إلى زيادات كبيرة في التجارة البينية الأفريقية، ومستويات الدخل، والاندماج في سلاسل القيمة عبر الحدود. أن خفض التعريفات الجمركية بنسبة 90 في المائة وخفض التدابير غير الجمركية بنسبة 50 في المائة على التجارة البينية الأفريقية يمكن أن يؤدي إلى زيادة متوسط تدفق تجارة البضائع بين الدول الأفريقية بنسبة 15 في المائة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.25 في المائة. ومع ذلك، عندما تقترن هذه المكاسب بتحسينات البيئة التجارية، ستكون أكثر أهمية، مع زيادة بنسبة 53 في المائة في التجارة البينية الأفريقية وزيادة بنسبة 15 في المائة في التجارة مع بقية العالم، مما يؤدي إلى زيادة بأكثر من 10 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المحتمل أن تنتشل هذه التحسينات ما بين 30 و50 مليون شخص في أفريقيا من براثن الفقر المدقع.

كما تشير الورقة إلى أن الإصلاحات التجارية وتحسين البيئة التجارية يؤدي إلى إدراج منتجات أكثر تطوراً في المكون التجاري لأفريقيا، ويدعم تكامل سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ويعزز تنويع وتوسيع الصناعة التحويلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتضان الفرص التجارية من شأنه أن يستفيد من ارتفاع عدد السكان في سن العمل في أفريقيا والتقدم التكنولوجي لزيادة الدخل، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز توفر الغذاء والقدرة على تحمل التكاليف، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والتحولات في أنماط التجارة العالمية.

وتشدد الورقة على أهمية السياسات التكميلية للحفاظ على المكاسب المتأتية من التكامل التجاري وضمان فوائد واسعة النطاق. وتدعو إلى الاستثمار في التعليم والمهارات لتمكين القوى العاملة من الاستفادة من الفرص التي يوفرها التكامل التجاري. ولا بد من تحسين شبكات الأمان الاجتماعي لحماية المتضررين سلباً خلال الفترة الانتقالية. إن تحقيق أقصى قدر من الفوائد من حيث الدخل وخلق فرص العمل، يجب أن يكون مدعوماً باستقرار الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال المواتية.

2. حالة التجارة والتكامل التجاري في إفريقيا

وتقدم الورقة لمحة عامة عن حالة التجارة والتكامل التجاري في أفريقيا. وتسلط الضوء على النمو المتواضع للتجارة بين الدول الأفريقية، والدور المهيمن للسلع الأساسية، ولا سيما النفط والمعادن، في صادرات أفريقيا إلى بقية العالم. وتشدد الورقة على الحاجة إلى سياسات تحسن مشهد السياسات التجارية والبيئة التجارية الشاملة لتعزيز المزيد من التكامل التجاري داخل أفريقيا ومع بقية العالم، فضلاً عن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

يكشف التحليل أن التجارة في أفريقيا شهدت درجات متفاوتة من الانفتاح بين البلدان، حيث شهد حوالي 60 في المائة من البلدان الأفريقية زيادة في تجارة السلع والخدمات غير السلعية. ومع ذلك، ظلت حصة تجارة السلع المصنعة مستقرة عند حوالي 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تغير تكوين الصادرات، مع ارتفاع الصادرات إلى الاقتصاد ات الآسيوية سريعة النمو، ولا سيما الصين والهند، وهما

مستوردان رئيسيان للسلع الأساسية. زادت الصادرات داخل المنطقة ولكنها لا تزال تمثل حصة صغيرة من إجمالي الصادرات.

وتؤكد الورقة على الدور المحدود لسلاسل القيمة العالمية والإقليمية في التجارة الأفريقية، على الرغم من إحراز بعض التقدم في بناء سلاسل القيمة الإقليمية حول التصنيع الأساسي. ويشير التقرير إلى أن الخدمات تمثل حصة منخفضة نسبيا من إجمالي الصادرات في أفريقيا، وأن حصة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ظلت دون تغيير على مدى العقدين الماضيين. وفي حين أن الخدمات التقليدية مثل السفر والنقل تهيمن على صادرات الخدمات، فإن الخدمات الحديثة كثيفة المهارات وذات القيمة المضافة العالية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الأعمال تكتسب أرضية.

تثير الورقة تساؤلات حول دور السياسات والمؤسسات في تشكيل التجارة في أفريقيا. وتعترف بإنشاء الجماعات الاقتصاد ية الإقليمية كجهود لتعزيز التجارة، لكنها تشير إلى أن فعاليتها كانت متفاوتة بسبب التحديات في التصميم والإنفاذ والتعقيد الناجم عن العضوية المتعددة والمتداخلة في الترتيبات التجارية الإقليمية.

وتختتم الورقة باقتراح أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) وتحسين البيئة التجارية الأوسع يمكن أن يعزز التجارة في إفريقيا بشكل كبير ويضيق الفجوة مع المناطق الأخرى من حيث الدور الذي تلعبه التجارة في تعزيز النمو ومستويات المعيشة والعمالة.

تسلط الورقة الضوء على التحديات والفرص في المشهد التجاري في إفريقيا وتؤكد على أهمية إصلاحات السياسات لإطلاق العنان لإمكانات التكامل التجاري من أجل التنمية الاقتصاد ية في القارة. وتقدم تحليلاً مفيداً للحالة الراهنة للتجارة في أفريقيا وتمهد الطريق لمزيد من استكشاف توصيات السياسة العامة لتعزيز التجارة والنمو الاقتصاد ي.

3. تحقيق تكامل تجاري أكبر من خلال اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية

ركزت الورقة على التأثير المحتمل لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) والتكامل التجاري في إفريقيا. تستخدم الورقة تحليلاً تجريبياً لدراسة

كيف يمكن لخفض التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية (NTMs) وتحسين البيئة التجارية أن يعزز بشكل كبير تجارة البضائع داخل المنطقة والتجارة الشاملة في إفريقيا. وتشير الدراسة إلى أن جهود التكامل التجاري هذه يمكن أن تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الدخل ومستويات المعيشة والديناميكية الاقتصاد ية.

يسلط التحليل الضوء على أهمية الاتفاقيات التجارية مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتسهيل التنويع الاقتصاد ي. ويؤكد أن خفض التعريفات الجمركية على الواردات وتعريفات NTMs، مع تحسين البيئة التجارية العامة، يمكن أن يخلق فرصاً لتعزيز قطاع الصناعة التحويلية، وتحقيق وفورات الحجم، وتعزيز النمو الاقتصاد ي.

باستخدام نموذج الجاذبية ومجموعة من المتغيرات التفسيرية، بما في ذلك مقاييس التعريفات الثنائية، NTMs، والبيئة التجارية، وجد التحليل التجريبي أن التخفيضات في التعريفات الجمركية و NTMs، والتحسينات في البنية التحتية التجارية والتنمية المالية والأمن، يمكن أن تعزز بشكل كبير التدفقات التجارية بين الدول الإفريقية. على سبيل المثال:

- يمكن أن يؤدي تخفيض التعريفات الجمركية المرجحة بين البلدان الأفريقية بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة تجارة السلع الثنائية بنحو 2 في المائة.
- أن تأثير NTMs الحالية بين البلدان الأفريقية أكبر بثلاث مرات من تأثير التعريفات الجمركية.
- التحسينات في البنية التحتية للتجارة، والتنمية المالية، والأمن لها آثار إيجابية على التجارة.

تقدم الورقة سيناريوهين للسياسة لتقييم التأثير المحتمل لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية على التجارة.

"سيناريو منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية"، حيث يتم تخفيض متوسط التعريفات المرجحة إلى عشر مستواها الحالي وخفض NTMs إلى النصف، يمكن أن تزيد التجارة داخل المنطقة بنسبة 7 في المائة من تخفيضات التعريفات وحدها، و 12 في المائة من تخفيضات NTM وحدها، و 15 في المائة من التأثيرات المشتركة.

"سيناريو منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية+"، الذي يضيف تحسينات في البيئة التجارية إلى تخفيضات التعريفات الجمركية والتجارة الوطنية، يمكن أن تنمو التجارة الثنائية بين البلدان الأفريقية بنسبة 53 في المائة، مع 15 نقطة مئوية تعزى إلى تخفيضات التعريفات الجمركية وخفض التعريفات الجمركية وخفض التعريفات غير الجمركية وال 38 نقطة مئوية المتبقية إلى التحسينات في البيئة التجارية. ولن تؤدي هذه التحسينات في البيئة التجارية إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية فحسب، بل ستعزز أيضا تجارة أفريقيا مع بقية العالم.

للتحسينات في البيئة التجارية آثار إيجابية على مكاسب الدخل والحد من الفقر. وفي ظل سيناريو منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، يمكن أن يشهد متوسط البلد الأفريقي زيادة حقيقية في دخل الفرد بنسبة 1.25 في المائة بسبب تعزيز التجارة البينية الأفريقية. ومع ذلك، في ظل سيناريو منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية +، الذي يتضمن تحسينات كبيرة في البيئة التجارية، يمكن أن يشهد مكاسب في دخل الفرد بنسبة 10.6 في المائة، مما يعكس التأثير الأكبر لتحسين التجارة على كل من التجارة البينية والعالمية.

تقدم الورقة تحليلا تجريبيا قيما يوضح الفوائد المحتملة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية وتحسين البيئة التجارية في إفريقيا. ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه التكامل التجاري في دفع النمو الاقتصاد ي والحد من الفقر وتنويع الاقتصاد ات الأفريقية. وتدعم النتائج الحجة المؤيدة لإصلاح السياسات والاستثمارات التي تهدف إلى تسهيل التجارة، وتعزيز البنية التحتية للتجارة، وتعزيز التنمية المالية، وضمان بيئة أعمال مواتية من أجل تسخير الإمكانات الكاملة للتكامل التجاري في أفريقيا.

4. التكامل التجاري لأفريقيا في عالم متغير

في إطار التكامل التجاري لأفريقيا في عالم متغير، تقدم الورقة تحليلا شاملا للفوائد والتحديات المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) في سياق بيئة عالمية سريعة التغير. وتسلط الورقة الضوء على أهمية التكامل التجاري للبلدان الأفريقية للاستفادة من الفرص الجديدة والتخفيف من المخاطر الناشئة.

أحد التحديات الرئيسة تغير المناخ وتأثيره على القارة الأفريقية. أن ارتفاع درجات الحرارة والظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ يمكن أن يعطل النشاط الاقتصاد ي والأمن الغذائي في إفريقيا. وفي هذا الصدد، ينظر إلى التكامل التجاري الإقليمي على أنه عنصر حاسم في استراتيجية التكيف مع المناخ. ومن خلال تعزيز التنويع، يمكن للتكامل التجاري الإقليمي أن يقلل من الاعتماد المفرط على القطاعات المعرضة للمناخ ويسهل تدفق السلع عبر الحدود، مما يمكن البلدان من تنويع مصادر منتجاتها المعرضة للمناخ.

تناولت الورقة مخاطر التجزئة الجيوسياسية والحمائية في الاقتصاد العالمي. ويعترف بالزيادة الأخيرة في التدابير الحمائية والتوترات التجارية، التي يمكن أن تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية. وفي هذا السياق، تقدم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية للبلدان الأفريقية فرصة لتنويع وجهات تصديرها ومصادر الاستيراد وأنماط تكامل سلسلة القيمة عبر الحدود. ومن خلال تعزيز التجارة الإقليمية، يمكن للبلدان الأفريقية أن تعزز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن التشرذم الجيوسياسي.

يتم تحديد الديناميات الديمغرافية والتقدم التكنولوجي في إفريقيا على أنها فرص وتحديات في نفس الوقت. وتوفر القوى العاملة المتنامية في القارة وانخفاض نسبة الإعالة إمكانية تحقيق نمو اقتصاد ي أسرع وزيادة المدخرات المحلية. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي اعتماد التقنيات الجديدة والتحول الرقمي إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والتجارة في الخدمات. ينظر إلى التكامل التجاري على أنه حافز لنمو الصناعات الجديدة التي يمكن أن توفر فرص عمل للقوى العاملة المتنامية في إفريقيا. ومع ذلك، يتم التأكيد على أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني ضروري لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للعمل مع التكنولوجيات الناشئة.

وتشدد الورقة على أهمية وجود إطار سياسي داعم لتسخير الفوائد المحتملة للتكامل التجاري. وتسلط الضوء على الحاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال المواتية، وتطوير الصناعات المحلية التي تندمج بعمق في سلاسل القيمة

وتنتج منتجات متطورة ومتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الورقة على أهمية شبكة أمان اجتماعي حديثة لدعم أولئك الذين قد يتأثرون سلبا بالتحولات الاقتصاد ية.

تقدم الورقة حجة مقنعة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والتكامل التجاري كوسيلة للاستفادة من الفرص الجديدة ومعالجة التحديات الناشئة وتعزيز النمو الاقتصاد ي الشامل والمستدام في إفريقيا. ويقدم رؤى قيمة حول الفوائد المحتملة للتكامل التجاري في سياق المشهد العالمي المتغير ويسلط الضوء على تدابير السياسة العامة اللازمة لتعظيم هذه الفوائد.

5. الاستنتاجات

يسلط الاستنتاج الذي توصلت إليه ورقة صندوق النقد الدولي الضوء على الإمكانات الكبيرة لاتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) لتعزيز التجارة والدخل في جميع أنحاء القارة، شريطة أن تكون مصحوبة بأجندة إصلاح شاملة. وتؤكد الورقة على عدة نقاط رئيسة:

أولا، يمكن أن يؤدي تخفيض التعريفات الجمركية على التجارة البينية الأفريقية، إلى جانب التحسينات في البيئة التجارية مثل البنية التحتية والحصول على التمويل والأمن الداخلي، إلى زيادات كبيرة في تجارة البضائع فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة مع بقية العالم. وتشير الورقة إلى أن هذه التحسينات، على غرار تلك التي شوهدت في اتفاقيات التجارة الحرة المقارنة، يمكن أن تؤدي إلى مكاسب حقيقية في دخل الفرد تزيد عن 10٪ في البلد المتوسط.

ثانيا، يمكن أن تؤدي التحسينات في البيئة التجارية أيضا إلى تعزيز صادرات الخدمات بشكل كبير، مما يزيد من المساهمة في تحقيق مكاسب في الدخل.

ثالثا، إن تنفيذ منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والتحسينات في البيئة التجارية لديها القدرة على تعميق التكامل في سلاسل القيمة العابرة للحدود داخل إفريقيا ومع بلدان في مناطق أخرى. ويمكن أن يسهل ذلك تنويع الصناعات التحويلية ونموها، مما يمكن البلدان من الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة بمرور الوقت، على غرار تجارب النمو في اقتصاد ات الأسواق الصاعدة.

ومع ذلك، تقر الورقة بأن تحقيق هذه الفوائد سيتطلب جهودا حازمة على مدى عدة سنوات. ويؤكد على الحاجة إلى أن يصبح الانفتاح التجاري جانبا أساسيا من أطر السياسيات، مع الابتعاد عن استخدام تعريفات الاستيراد لأغراض حمائية أو توليد إيرادات ضريبية. وينبغي أيضا تجنب القيود المخصصة على التصدير. بالإضافة إلى ذلك، يعد تحديث شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز التدريب المهني والمساعدة في البحث عن عمل أمرا بالغ الأهمية لدعم الفئات السكانية الضعيفة وضمان الانتقال السلس. ولتحقيق مزايا التكامل التجاري بشكل كامل، يتعين على البلدان الأفريقية أيضا أن تركز على خلق بيئة مواتية للأعمال، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز التعليم، وتعزيز كفاءة وإنتاجية رأس المال المادي، وتعزيز التنمية المالية.

ويسلط الاستنتاج الضوء على إمكانات التكامل التجاري الإقليمي لدفع نمو اقتصاد ي أعلى وخلق فرص عمل في أفريقيا، لا سيما في مواجهة تحديات مثل تغير المناخ والمخاطر الجيوسياسية. وينظر إلى التجارة أيضا على أنها وسيلة لتسخير الفرص الناشئة عن التقدم التكنولوجي وتزايد عدد السكان في سن العمل. ومع ذلك، تشدد الورقة على أن تحقيق هذه الفوائد يتطلب استثمارات كبيرة في رأس المال المادي والبشري، فضلا عن إنشاء شبكة أمان اجتماعي حديثة وفعالة.

بشكل عام، يعزز الاستنتاج أهمية منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية والتكامل التجاري في إفريقيا ويوفر خارطة طريق للبلدان لتعظيم المكاسب المحتملة مع معالجة التحديات المتنوعة التي قد تواجهها على طول الطريق.

نبذة عن الكاتب: * أندروز إيبو مينساه، ACCA، CGMA، CA، CCO، FMVA®، CTFP، محاسب قانوني، مسؤول امتثال معتمد، المشتريات، المنح والعقود، المالية، العمليات. متحمس للتجارة، ومحاسب قانوني (ICAG، CIMA UK)، ومحترف معتمد في تمويل التجارة، ومسؤول امتثال معتمد، ومدقق داخلي، ومحلل نموذج مالي وتقييم من بين شهادات أخرى. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد المالي وماجستير في إدارة الأعمال في المحاسبة.

https://www.linkedin.com/pulse/commentary-trade-integration-africa-unleashing-andrews-ebo/

6 - إنفوجراف خاص عن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية وحجم التبادل التجاري بين مصر ودول أفريقيا

10يوليو 2019آخر تحديث : الأربعاء 10 يوليو 2019 - 8:15 صباحاً

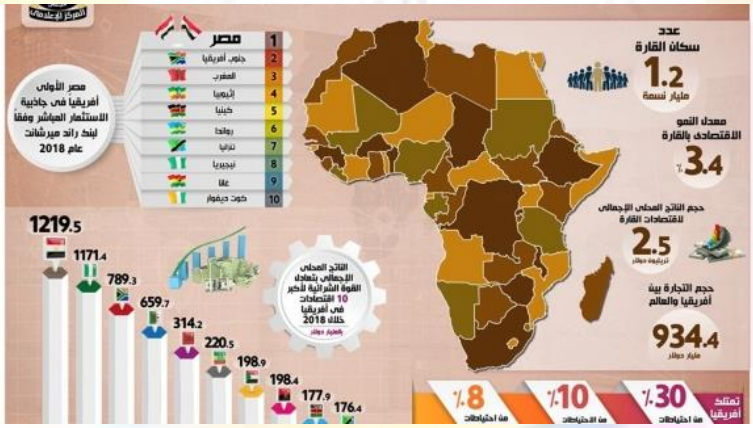

القاهرة:

تزامناً مع انعقاد القمة الأفريقية الاستثنائية برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي, رئيس الجمهورية, بدولة النيجر, والتي شهدت إطلاق منطقة اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية, نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء, إنفوجرافاً سلط من خلاله الضوء على أبرز المعلومات عن اتفاقية التجارة الحرة, وكذلك حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية, وأخيراً أبرز المعلومات عن القارة الأفريقية.

وجاء في الإنفوجراف, أن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية تعد أحد المشروعات الرائدة في أجندة 2063، وهي الرؤية طويلة المدى للاتحاد الأفريقي الهادفة الى تحقيق أفريقيا متكاملة ومزدهرة, حيث قامت 54 دولة بالتوقيع على الاتفاقية, فضلاً عن تصديق 27 دولة, وفي 30 مايو دخلت الاتفاقية حيز النفاذ, وفي 7 يوليو 2019 تم الإعلان عن بدء عمل المنطقة في قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائية, والتي تعد من أكبر المناطق الحرة في العالم.

وتهدف الاتفاقية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصاد ات الدول الأفريقية, فضلاً عن جذب الفرص الاستثمارية داخل القارة الأفريقية, وكذلك إزالة الحواجز والمعوقات الجمركية وغير الجمركية, وخلق سوق أفريقية موحدة للسلع والخدمات.

وتأكيداً على أهمية الاتفاقية, فقد أكد السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي, على أن " دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية حيز النفاذ يعد علامة فارقة في مسيرة الاندماج الإقليمي في القارة الأفريقية", فيما أكد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي, على أن " بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة مصدر فخر لنا جميعاً،

كما أنها إحدى أدوات التكامل القاري بما يتماشى مع أهداف معاهدة أبوجا وتطلعات أجندة 2063."

وبشأن أبرز النتائج المتوقعة بعد تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة, فقد جاء في الإنفوجراف أنه من المتوقع ارتفاع حجم التجارة البينية الأفريقية من 16% في عام 2018 إلى 53% مقارنة بحجم التجارة الأفريقية مع باقي دول العالم, وتأتي قطاعات (الصناعات التحويلية- الخدمات- الزراعة المجهزة) كأبرز القطاعات التي من المتوقع أن تستفيد من هذه الاتفاقية.

وفي سياق متصل, فقد رصد الإنفوجراف ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية بنسبة 23% ليصل إلى 6,9 مليار دولار عام 2018 مقارنة بـ 5,6 مليار دولار عام 2017, كما ارتفعت كذلك قيمة الصادرات بين مصر ودول أفريقيا بنسبة 27% لتصل إلى 4,7 مليار دولار عام 2018 مقارنة بـ 3,7 مليار دولار عام 2017, وكذلك شهدت الواردات بين مصر ودول أفريقيا زيادة أيضاً بنسبة 15% لتصل إلى 2,14 مليار دولار عام 2018 مقارنة بـ 1,86 مليار دولار عام 2017.

وبشأن أبرز الدول المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام 2018, فقد جاء في الإنفوجراف أن في مقدمة تلك الدول: الجزائر بقيمة 977,2 مليون دولار, تليها ليبيا بقيمة 632,6 مليون دولار, ثم المغرب بقيمة 499,3 مليون دولار, ثم تونس بقيمة 496,6 مليون دولار, ثم السودان بقيمة 396,6 مليون دولار, وتعد أهم المجموعات السلعية المصدرة لهذه الدول هي النفط والغاز, اللدائن ومصنوعاتها, الأجهزة الكهربائية, القطن, الزجاج ومصنوعاته. أما فيما يتعلق بأبرز الدول المصدرة لمصر خلال عام 2018, فقد جاء في مقدمتها الجزائر بقيمة 397,7 مليون دولار, ثم كينيا بقيمة 286,6 مليون دولار, تليها زامبيا بقيمة 261 مليون دولار, ثم السودان بقيمة 207,5 مليون دولار, ثم جنوب أفريقيا بقيمة 194,3 مليون دولار, وتعد أهم المجموعات السلعية المستوردة من هذه الدول هي النفط والغاز, البن والشاي والتوابل, النحاس ومصنوعاته, الحيوانات الحية, والمعادن.

كما أبرز الإنفوجراف المعلومات الاقتصاد ية الخاصة بالقارة الأفريقية خلال عام 2018, فقد بلغ عدد سكانها 1,2 مليار نسمة, ويبلغ متوسط معدل النمو الاقتصاد ي للقارة 3,4%, في حين يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد ات القارة 2,5 تريليون دولار, فيما يبلغ حجم التجارة بين أفريقيا والعالم 934,4 مليار دولار, وتعتبر مصر الأولى أفريقياً في جاذبية الاستثمار المباشر وفقاً لبنك راند ميرشانت عام 2018, تليها جنوب أفريقيا, ثم المغرب, ثم إثيوبيا.

كما تحتل مصر المرتبة الأولى كأكبر عشر اقتصاد ات في أفريقيا وفقاً للناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية, والذي بلغ قيمته في مصر 1219,5 مليار دولار, تليها نيجيريا 1171,4 مليار دولار, ثم جنوب أفريقيا 789,3 مليار دولار.

وأخيراً, فإن القارة الأفريقية تزخر بالعديد من الإمكانات والمقومات, حيث تمتلك 10% من الاحتياطات النفطية في العالم, و8% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم, و30% من احتياطات العالم من المعادن.

https://www.arabafricanews.com/2019/07/10/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9

7 - التكامل الإقليمي في أفريقيا و ارتفاع مستويات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية

أفروبولسيآخر تحديث: يوليو 22, 2024

بروفيسور أندريه سي جوردان، جامعة بريتوريا ـ جنوب إفريقيا

مقدمة

منذ السنوات الأولى للاستقلال في أفريقيا، شغل التكامل الإقليمي الكثيرين في أفريقيا الذين اعتقدوا أنه الأداة الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصاد ي والتنمية. كان هذا الاعتقاد قوة دافعة في تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، حاليا الاتحاد الأفريقي. لقد كانت خطوة أولى نحو وحدة أوثق في القارة الأفريقية وتحقيق هذا الحلم. منذ حقبة إنهاء الاستعمار، انتشرت النزعة الإقليمية في القارة الأفريقية، على الرغم من أن مستوى التقدم الاقتصاد ي لم يرق إلى مستوى التوقعات. ولم يسفر التكامل الإقليمي في أفريقيا إلا عن عدد قليل جدا من النجاحات الحقيقية، ويرجع ذلك أساسا إلى التحديات الكبيرة مثل عدم كفاية الموارد المالية في معظم البلدان لإنفاذ النظم والالتزامات الإقليمية، وعدم الاستقرار الاقتصاد ي، وتعدد التجمعات الفرعية. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها البلدان لتعزيز تجمعاتها الإقليمية، فإن التحسن في زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لا يزال أقل مما كان متوقعا بسبب بطء تنفيذ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، من بين أمور أخرى.

تبرير التكامل الاقتصاد ي

ويبين فرانكل وروز (2000) أن الترتيبات التجارية الإقليمية يمكن أن يكون لها، في المتوسط، أثر إيجابي على التجارة داخل المنطقة. ولذلك ينظر إلى التكامل الإقليمي على أنه مسار لضمان سهولة الوصول إلى أسواق أكبر وزيادة مستويات التجارة مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصاد ي. وتجني البلدان المشاركة في التجارة مكاسب كبيرة من الرفاه منها، وإن لم يكن بالضرورة بطريقة منصفة. في معظم العلاقات التجارية، سيكون هناك رابحون وخاسرون (لجنة الأمم المتحدة الاقتصاد ية لأفريقيا، 2010). غير أن هناك اتفاقا عالميا على أن التجارة عموما تعزز النمو

الاقتصاد ي لأن التجارة تحفز تخصيص الموارد على أساس الميزة النسبية المتصورة للبلدان المشاركة. وهناك سببان مهمان للغاية لمتابعة التكامل الإقليمي فيما بين البلدان وهما تأثير التخصيص وتأثير التراكم أو النمو. بشكل عام، فيما يتعلق بتأثير التخصيص، يوجه الطلب على السلع الموارد الإنتاجية لإنتاج تلك السلعة. غير أن التدابير الحمائية مثل التعريفات تشوه هذا النهج، ومن ثم ينظر إلى إزالة هذه الحواجز على أنها زيادة في الكفاءة في تخصيص الموارد. نتيجة تأثير التخصيص هو الحجم وتأثيرات التنوع. يشير الأول إلى حماية الشركات غير الفعالة التي سيتم إزالتها داخل كتلة تجارية، وترشيد صناعات بأكملها من خلال إعادة تخصيص الموارد. يشير الأخير إلى توافر مجموعة أكبر من السلع بمجرد دمج اقتصاد البلد في سوق أكبر لزيادة مستويات الرفاهية في ذلك البلد. وهذا يفتح أيضا إمكانية الاختيار من بين مجموعة أوسع من عوامل الإنتاج لزيادة الإنتاجية (الأونكتاد، 2009)

وفيما يتعلق بتأثير التراكم أو النمو، فإن التكامل الإقليمي يوسع الأسواق الإقليمية ويجذب المزيد من الموردين، وبالتالي تنشأ فرص التخصص. وتؤدي الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا نتيجة للإقليمية إلى زيادة الإنتاجية وانخفاض تكاليف الإنتاج، مما يجتذب استثمارات إضافية وبالتالي تراكم عوامل الإنتاج. ويعتقد أن هذا التأثير المشترك له تأثير إيجابي على الاقتصاد نمو. وبالنظر إلى ذلك، يبدو أن التكامل الإقليمي يحتوي على جميع المكونات اللازمة لتعزيز النمو والتنمية لتمكين المنطقة من مستوى أعلى من المشاركة في الاقتصاد العالمي (الأونكتاد، 2009).

ومن الجوانب الهامة جدا التي أبرزها شيف وونترز (2003) أن فوائد التكامل الإقليمي تعتمد إلى حد كبير على إيجاد أفضل الشركاء. وفقا لهم، فإن الشريك التجاري "الطبيعي" ليس بالضرورة أفضل شريك. هنا، يتبادر إلى الذهن الميل الواضح لتشكيل كتل تجارية بين الدول المجاورة. وينظر عموما إلى الجاذبية في خفض تكاليف التجارة، وتخفيف الإجراءات الحدودية، وتبسيط عملية تحصيل الإيرادات الضريبية، على أنها تقود عملية اختيار الشركاء. يجادل شيف ووينترز (2003) بأن البلدان النامية التي تسعى إلى التكامل الإقليمي ستكون أفضل حالا مع شركاء من البلدان الكبيرة والغنية مقارنة بالبلدان الفقيرة الصغيرة. ومن النقاط

الأخرى التي أثاروها أن تعدد العضوية قد يكون مفيدا بالنظر إلى أن هذه الترتيبات متوافقة ولكن هناك مشاكل محتملة في هذا النهج. وقد تسهم الجوانب المتضاربة مثل السياسات مع أطراف ثالثة، واللوائح المختلفة التي تحكم الواردات، والمعايير التقنية المختلفة في تعقيد الترتيب.

ليس من المفترض أن يكون تشكيل كتلة إقليمية محايدا في النشاط. وينبغي أن يؤدي بطبيعة الحال إلى تغييرات في تكوين وحجم الأنشطة الاقتصاد ية بين البلدان داخل الكتلة وبين الكتلة وبقية العالم. هذا هو أساس نظرية خلق التجارة وتحويل التجارة التي كثيرا ما يحتفل بها والتي اقترحها فاينر (1950). منذ نشر فاينر الأساسي حتى الآن، لا يزال هناك توافق في الآراء بين الاقتصاد يين التجاريين حول الطبيعة أو الحجم الدقيق لتأثير اتفاقيات التكامل الإقليمي .(RIAs) ويعزى ذلك جزئيا إلى الطبيعة المعقدة للبيئات الاقتصاد ية والسياساتية والثقافية المرتبطة بها القائمة بين الدول التي تشكل تقييم الأثر الإقليمي، فضلا عن طبيعة البروتوكولات التي توجه كل تقييم إقليمي معين. فعلى سبيل المثال، من المسلم به أن مستوى الرفاه القائم بين البلدان المشاركة، قبل تشكيل اتفاق التكامل الإقليمي، يؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات التجارية بين البلدان المشاركة وحتى بين أعضاء الكتلة وبقية العالم. وبالمثل، فإن كفاءة المؤسسات داخل البلدان الأعضاء والقدرة على تنفيذ متطلبات البروتوكولات المتفق عليها لهما أهمية كبيرة في تحديد النتائج العامة للتكامل الإقليمي. يضيف Schiff and Winters (2003) إلى ذلك من خلال التأكيد على أنماط تكامل السياسات، وهي التنسيق والمواءمة والقبول أو الاعتراف أو الأنظمة التنظيمية الأجنبية. وينطوي التنسيق على الجهود التي تبذلها الحكومات لمواءمة السياسات والتدابير الوطنية. التنسيق هو اعتماد قواعد مماثلة أو التفاوض على مجموعة متبادلة من القواعد بين البلدان. الاعتراف هو عندما تتبنى دولة ما (أو تعترف) بقواعد أو معايير بلد آخر.

شكل ما سبق جوهر أطروحة Venables (1999) التي درست طبيعة الاتفاقيات التجارية بين الجنوب والجنوب مقابل نظيراتها بين الشمال والجنوب. نظرت فينابلز في القضايا التالية لتحديد كيفية تأثير تشكيل منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد

الجمركي على توزيع النشاط داخل المنطقة. أراد تحديد ما إذا كانت المكاسب (أو الخسائر) مقسمة بين الأعضاء، أو ما إذا كان البعض يكسب بينما يخسر الآخرون. وثمة مسألة أخرى هي ما إذا كان الدخل الحقيقي للبلدان الأعضاء يميل إلى التقارب أو التباعد. تم استخدام خيطين من الأدب. وهي نظرية الميزة النسبية والأدبيات المتعلقة بأهمية قوى التكتل، كأساس لتحليل من يكسب ومن يخسر في اتفاقية التجارة الإقليمية .(RTA) وقد تبين أن خطر تحول بلد ما للتجارة عن اتفاق للتجارة الحرة يزداد مع اختلاف ميزته النسبية.

نسبة إلى متوسط المجموعة. وهذا يعني ضمنا أنه بالنسبة لمجموعة من البلدان المنخفضة الدخل في اتفاقية تجارة حرة، هناك احتمالات كبيرة بأن يعاني الأعضاء الأقل دخلا من خسارة حقيقية في الدخل بسبب تحويل التجارة. ومن ناحية أخرى، تميل البلدان ذات الدخل المرتفع نسبيا إلى دفع الأعضاء ذوي الدخل المنخفض إلى الأعلى، مما يؤدي إلى تقارب الدخل. وبالمثل، في الاتفاقات التجارية الإقليمية التي لا تشمل سوى البلدان المنخفضة الدخل، ستؤدي قوى التكتل التي تحفز التجميع المكاني للأنشطة الاقتصاد ية إلى تركيز الأنشطة في بعض أقسام اتفاق التجارة الإقليمية على حساب بقية القطاعات. والنتيجة هي مزيد من التباين في دخل البلدان المشاركة، مع تقدم قسم/بلد التكتل على البلدان الأخرى. واستنادا إلى هاتين الحجتين، خلص فينابلز إلى أن اتفاقية التجارة الحرة التي تشمل البلدان النامية فقط (اتفاقيات التجارة بين الجنوب والجنوب) من المحتمل أن تؤدي إلى تباين الدخل، مع استفادة البلدان الأكثر ثراء نسبيا على حساب البلدان الأكثر فقرا. ويمكن الاستشهاد بأمثلة مثل كينيا في جماعة شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت اتفاقات التجارة الإقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والجماعة الاقتصاد ية لدول غرب أفريقيا، إلى زيادة التفاوت في الدخل بين الأعضاء. وعلى النقيض من ذلك، ستؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلد مرتفع الدخل أو مجموعة من البلدان المرتفعة الدخل والبلدان النامية (الاتفاقات التجارية بين الشمال والجنوب) إلى تقارب الدخل. ولدعم هذا الموقف، استشهد بتجربة الاتحاد

الأوروبي التي أدت على ما يبدو إلى مزيد من التقارب وتضييق فجوة الدخل بين الأعضاء ذوي الدخل المنخفض في الاتحاد الأوروبي ومركز الدخل المرتفع ينظر بعض المؤلفين مثل Soko (2007) و Aminian et al. (2008) إلى نتيجة التكامل من منظور مختلف قليلا. يميز سوكو (2007) بين التكامل الإقليمي الناجم عن السياسات والتكامل الناجم عن السوق. وينظر إلى العمليات التي تفرضها السياسات على أنها اتفاقات تستند إلى المعاهدات التي أبرمتها نخبة واضعي السياسات استجابة للتغيرات في الاقتصاد العالمي. والنتيجة هي اتفاق قائم على عملية المفاوضات والمساومة. التكامل الناجم عن السوق هو عملية أقلمة مدفوعة بشكل رئيسي من قبل الجهات الفاعلة الخاصة. ولذلك، فإن التكامل الإقليمي هو توازن بين التحديات في الاقتصاد العالمي وضمن مجالات محددة من مجالات السياسة العامة. يستمر Aminian et al. (2008) بطريقة مماثلة – التكامل عن طريق الاتفاقيات مقابل التكامل من قبل الأسواق. وفي الحالة الأخيرة، تسبق التفاعلات الاقتصاد ية القائمة إضفاء الطابع الرسمي على التكامل الاقتصاد ي، بينما في الحالة الأولى، تضع مؤسسات السياسة الاقتصاد ية خططا للتكامل كحافز لزيادة التفاعل الاقتصاد ي بين الوكلاء داخل المجموعة. ومن خلال القيام بجولة في آسيا النامية (التي شهدت قدرا أكبر من التكامل من قبل الأسواق) وأميركا اللاتينية (التي لديها المزيد من حالات التكامل عن طريق الاتفاقيات)، حاولوا إظهار أن النتائج المترتبة على ترتيب التكامل الإقليمي تعتمد بشكل حاسم على ما يقودها. وتشمل اقتصاد ات شرق آسيا التي تم النظر فيها رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (كمبوديا وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفييت نام) وبلدان شمال شرق آسيا (الصين وهونغ كونغ واليابان وماكاو وكوريا الجنوبية وتايوان)، في حين أن اقتصاد ات أمريكا اللاتينية التي تم النظر فيها تشمل بلدان الأنديز (إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا) والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين والبرازيل وباراغواي والبرازيل). أوروغواي وفنزويلا.(

يبدأ التحليل بمقارنة تقليدية لحجم التجارة داخل المجموعة بين التجمعات الإقليمية في المنطقتين. وأعقب ذلك تقييم لكثافة التجارة في المنطقتين باستخدام

مؤشر موحد لكثافة التجارة. ثالثا، افترض العمل أن الدافع الرئيسي لتحرك "الإقليمية الجديدة" بين الاقتصاد ات النامية الصغيرة هو وضع قواعد لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر تعزيز المؤسسات للمشاركة في تقاسم الإنتاج العالمي (Ethier, 1998; سالازار زيريناكس، 2005 .(وعلى هذا النحو، درس التقرير القدرة التنافسية للبلدان في المنطقتين في بنود مثل "المكونات والأجزاء" باستخدام مؤشر الميزة النسبية المكشوف. وقاموا بحساب الميزة النسبية المكشوفة للصادرات وفصلوها عن الميزة النسبية المكشوفة للواردات من أجل تقييم الميزة النسبية في التجهيز. وكانت النتائج التي توصلوا إليها أنه على الرغم من النقص النسبي في اتفاقيات التجارة الإقليمية الرسمية حتى وقت قريب، فإن شرق آسيا أكثر تكاملا فيما بينها من أمريكا اللاتينية. ومن ثم فإنهم يستنتجون أن التسلسل الصحيح للتكامل يبدو أنه يتكامل أولا عن طريق الأسواق ثم عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية الرسمية. وهذا، في رأيهم، سيكون له ميزة إضافية تتمثل في تعزيز القدرة التفاوضية السياسية للقوى الاقتصاد ية الموجهة نحو الخارج داخل بلد ما.

يثير عمل Aminian et al. (2008) قضية كانت في قلب النقاش في نظرية التكامل الإقليمي وهي أبعد ما تكون عن التسوية. ويبدو أنه حتى في الحالات التي يبدو فيها أنه لا يوجد دليل قوي على تكامل الأسواق، لا تزال الاتفاقات التجارية مبرمة، مما يعني ضمنا أن الممارسة قد تختلف اختلافا كبيرا عن النظرية في هذا الصدد لأسباب أخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من النتائج مثل تلك التي توصل إليها أمينيان وآخرون، يبدو من الصعب الاستبعاد التام للمزايا المحتملة للترتيبات التجارية الإقليمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية على أساس ضعف التكامل بحكم الواقع قبل الاتفاقات التجارية. هذا هو موقف كوليبالي (2007)، الذي حقق في سبع اتفاقيات تجارية إقليمية في المناطق النامية – بما في ذلك الجماعة الاقتصاد ية لدول غرب إفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ورابطة منطقة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وترتيب التجارة التفضيلية لجنوب آسيا (SAPTA) في آسيا، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي

في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، بدلا من استخدام متغير وهمي لتمثيل المشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية كما هو متبع في العديد من الدراسات البحثية، يستخدم المؤلف نهجا شبه بارامتري يمثل عدد سنوات العضوية في اتفاق التجارة الإقليمية من قبل كل بلد. من خلال الجمع بين نموذج الجاذبية وتقدير النواة مع البيانات التي تغطي الفترة من 1960 إلى 1999، قلل المؤلف من الجهود المبذولة لفرض هيكل على النموذج. ووجد أنه باستثناءSAPTA ، كان لهيئة الطرق والمواصلات تأثير إيجابي كبير على التجارة داخل المجموعة لأعضائها مع اتفاقية التجارة لآسيا والمحيط الهادئ (APTA)التي تقود المجموعة. ويبدو أن تأثير الجماعة الاقتصاد ية لدول غرب أفريقيا على التجارة داخل المجموعة قد تلاشى بعد السنوات ال 10 الأولى من وجودها. أخيرا، عزا المؤلف النتائج السيئة في SAPTA إلى التوترات بين الهند وباكستان خلال الفترة التي تغطيها البيانات.

من المتفق عليه إلى حد كبير في الأدبيات أن ما إذا كان هناك ما يكفي من "تكامل الأسواق" قبل تشكيل RIA كما تم استطلاعه من قبل Aminian et al. (2008) أو ما إذا كان سيكون هناك تكامل كاف للأسواق بعد تشكيل RIA كما هو موضح من قبل Coulibaly (2007)يعتمد على عدد من العوامل. وإلى جانب هيكل الإنتاج، هناك عامل حاسم من بين عوامل أخرى يتمثل في حالة تيسير التجارة في البلدان المشاركة. ونتيجة لذلك، نظر عدد من الدراسات في تحدي تيسير التجارة للتحرير المتعدد الأطراف والأحادي الجانب، فضلا عن التكامل الإقليمي والتدفقات التجارية داخل المجموعة. وباستخدام تركيبات مختلفة لتدابير تيسير التجارة وظلال مختلفة من النماذج التجريبية، تبدو الاستنتاجات متطابقة – أن هذه التدابير مهمة بشكل كبير للتجارة والنمو (Limao and Venables, 2001; الأونكتاد، 2001). ويلاحظ أن هوامش المكاسب تكون أعلى، كلما انخفضت الظروف الأولية للبلد في كفاءة إدارة الجمارك.

التكامل الإقليمي في أفريقيا

وترى أفريقيا المستقلة أن زيادة التجارة من خلال الإقليمية هي العلاج الشامل للمشكلتين التوأمين المتمثلتين في بطء معدلات النمو الاقتصاد ي وتخفيف حدة

الفقر في القارة. قامت منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصاد ية لأفريقيا، بصياغة خطة عمل لاغوس في عام 1980 بهدف إنشاء الجماعة الاقتصاد ية الأفريقية .(AEC) تبع ذلك معاهدة أبوجا، الموقعة في عام 1991، وتم تقسيم القارة إلى خمس مناطق إقليمية، وهي شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط إفريقيا، استعدادا لتشكيل.AEC (Draper et al ، 2007 .(كان الهدف من إنشاء مختلف الجماعات الاقتصاد ية الإقليمية هو إنشاء مراكز عصبية لتشكيل AEC بحلول عام 2028. واتفق الزعماء الأفارقة في عام 1991 على وضع اتفاقات تجارة حرة في كل لجنة من الجماعات الاقتصاد ية الإقليمية، يليها اتحاد جمركي. وتنطوي هذه الخطوة في نهاية المطاف على اتحاد جمركي على مستوى القارة مع إزالة التعريفات الجمركية والحصص بين الأعضاء وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة. وفي نهاية المطاف، ستكون هذه العملية بمثابة لبنات بناء لتحقيق الهدف النهائي للجنة الطاقة الذرية. تروج نظرية الميزة النسبية لفكرة أن زيادة التكامل التجاري تسبب الانفتاح التجاري مع ارتفاع مستويات الاستهلاك والدخل اللاحقة من خلال التخصص وتقسيم العمل(Winters and Masters ، 2010 .(وعلاوة على ذلك، تم تحديد ثلاث قنوات رئيسية يمكن أن تؤثر على مستويات النمو والدخل من خلال الانفتاح التجاري. وتتمثل هذه القنوات الرئيسية في نقل الابتكارات التكنولوجية، وتيسير المنافسة ووفورات الحجم (وينترز، 2004). وتشكل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصاد ي، ويمكن للحواجز التجارية أن تعوق التدفق الحر للتكنولوجيا والنمو الطويل الأجل في نهاية المطاف، ولا سيما الإضرار بأفريقيا. ويمكن للانفتاح التجاري أيضا أن يؤدي إلى خفض التكاليف من خلال زيادة المنافسة وزيادة الإنتاجية وتعزيز الكفاءة. وإذا انخفضت العائدات في القطاع المنافس للواردات وزادت في قطاع التصدير، فإن الانفتاح التجاري يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من الشركات والقطاعات الأقل إنتاجية إلى الشركات والقطاعات الأعلى إنتاجية، وبالتالي نمو أسرع. ويسهل الانفتاح التجاري الوصول إلى أسواق أكبر، مما يسمح للسلطات بجني فوائد وفورات الحجم والمزيد من التخفيضات في التكاليف. لم ينمو أي بلد بطريقة مستدامة في الآونة الأخيرة دون أن

يندمج بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. خلال تسعينيات القرن العشرين، نما دخل الفرد أكثر من ثلاث مرات أسرع في البلدان النامية التي خفضت حواجزها التجارية (5 ٪ سنويا)، مقارنة مع البلدان النامية الأخرى (1.4 ٪ سنويا) (وينترز، 2004).

وبالنظر إلى المواقف النظرية والخطاب الرسمي في العديد من البلدان الأفريقية، كان ينبغي للتجارة فيما بينها أن تفوق بكثير مستوياتها الحالية. ومع وصول التعريفات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى أدنى مستوياتها التاريخية نظرا لتحرير التجارة من جانب واحد وثنائي ومتعدد الأطراف، من المتوقع أن تنمو التجارة بين هذه البلدان بشكل هائل. إن عدم حدوث ذلك يعطي سببا للنظر بجدية في تأكيد بالدوين على أنه في حين شهدت نهاية القرن العشرين تحقيقا كبيرا للهدف الأصلي للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة المتمثل في الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية والحصص، فإن ساحة اللعب لا تزال بعيدة عن أن تكون متكافئة. على حد تعبير بالدوين: "كان تخفيض التعريفات، في الواقع، مثل تجفيف مستنقع. لقد كشف انخفاض منسوب المياه عن جميع العقبات وجذوع الحواجز غير الجمركية التي لا يزال يتعين إزالتها. ومما لا شك فيه أن هذه "العقبات والجذوع"، التي تتألف أساسا من النظم التنظيمية والمعايير واللوائح التقنية وأوجه القصور المتصلة بالموانئ، تشكل حواجز كبيرة أمام التجارة وتزيد من التكاليف الإجمالية لمعاملات السلع القابلة للتداول.(Hoekman et al., 2002)

تعدد العضويات

ومن السمات البارزة للتكامل الإقليمي في أفريقيا تعدد مبادرات التكامل الإقليمي التي أدت في نهاية المطاف إلى تشكيل العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية. وقد اعتنقت البلدان الأفريقية النزعة الإقليمية، ويوجد حاليا عدد أكبر من التجمعات الإقليمية في أفريقيا أكثر من أي قارة أخرى. وتقترب اتفاقات التجارة الإقليمية الأفريقية من المفهوم التقليدي للتكامل الإقليمي القائم على القرب الجغرافي (فيورنتينو وآخرون، 2007). ويبدو أن التكامل الإقليمي ينظر إليه على أنه الأساس لمعالجة الحواجز التي تعترض التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وبمجرد إزالة هذه الحواجز من خلال عملية التكامل الإقليمي، يمكن للأسواق الإقليمية

الأكبر أن تدعم نظم الإنتاج من خلال وفورات الحجم لتحسين القدرة التنافسية الشاملة وزيادة النمو. ويهدف التكامل الإقليمي إلى إعادة هيكلة القارة المجزأة لتصبح وحدة اقتصاد ية أقوى وأكثر تماسكا واعتمادا على الذات (الأونكتاد، 2009). غير أن العضوية المتعددة والمتداخلة تفرض قيدا على التكامل الإقليمي من خلال خلق تشابك معقد للالتزامات السياسية والمتطلبات المؤسسية مما يزيد من التكاليف الإجمالية. وتميل الاتفاقات والعضوية المتداخلة في نفس المنطقة إلى التسبب في الفوضى من حيث تحديد الأهداف الاقتصاد ية الإنتاجية وتحقيقها (الأونكتاد، 2009). ومن بين البلدان الأفريقية البالغ عددها 53 بلدا، هناك 31 بلدا عضوا في مجموعتين إقليميتين، و 19 بلدا عضوا في ثلاث مجموعات، وبلدا واحدا عضوا في أربع مجموعات. وحافظت ثلاثة بلدان فقط على عضويتها في كتلة واحدة (انظر التذييل ألف، الجدول ألف 2). وغالبا ما يؤدي التداخل الكبير في العضوية أيضا إلى أهداف سياسية متضاربة .(Te Velde, 2008) ويرى لويس (2001) أن تداخل العضوية يشكل تحديا يحد من آفاق النمو في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويذكر أنه بالنظر إلى أن البلد عضو في أكثر من ترتيب إقليمي واحد، يمكن التشكيك في التزامه بمختلف الترتيبات. وهذا يعني أيضا أنه يتعين على البلد استخدام موارد وقدرات إضافية، قد تكون محدودة، للمشاركة في هذه التجمعات الإقليمية. هذا يمكن أن يخلق تناقضات وعدم تعاون بين الأعضاء. ومع انضمام العديد من البلدان الأفريقية إلى أكثر من مجموعة اقتصاد ية إقليمية، تبخرت العائدات المحتملة الهائلة من التكامل الإقليمي في مواجهة قواعد المنشأ المختلفة والتعريفات والإجراءات الجمركية التي تسبب التأخير والارتباك وزيادة تكاليف التجارة (وزارة التنمية الدولية، 2011).

ويؤدي التكامل الإقليمي عموما إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وبالتالي زيادة الآثار غير المباشرة للنمو، لا سيما بالنسبة للاقتصاد ات الأصغر حجما والأكثر فقرا (تي فيلدي، 2008). ومع ذلك، كان سجل أفريقيا في التكامل الإقليمي مخيبا للآمال إلى حد ما، على الرغم من تشكيل أكثر من 200 منظمة تعاون إقليمي (So¨derbaum، 1996). وكانت نجاحات المخططات الإقليمية الأفريقية محدودة

إلى حد ما دون أن تسفر عن فوائد ملموسة، باستثناء غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية والجنوب الأفريقي التي حققت نجاحا جزئيا فقط (ميستري، 2000). ويمكن تفسير تخلف الحكومات عن الوفاء بالتزاماتها الإقليمية جزئيا بغياب نظم الرصد والإنفاذ، بسبب ضعف الأمانات على الصعيد الإقليمي. إن تصميم المنظمات الإقليمية به عيب متأصل، حيث تهدف الدول الأعضاء إلى منح أقل قدر ممكن من السلطة على المستوى فوق الوطني. وكان عدم الرغبة في تسليم العناصر الأساسية للسيادة للمؤسسات الإقليمية أمرا شائعا بين الاتفاقات الإقليمية. ولم يقبل العديد من مبادرات التكامل الإقليمي السلطة فوق الوطنية للمؤسسة، وكانت مفرطة في الطموح مع عدم وضوح العضوية المتعددة وإرباكها (الأونكتاد، 2009) Soloaga . والشتاء (2001) تبين أن الكتل الإقليمية التي تشكلت في تسعينيات القرن العشرين لم تؤد إلى تجارة إضافية داخل المنطقة. ومع ذلك، فإن تشكيل التجمعات الإقليمية كان شائعا جدا بين البلدان الأفريقية على الرغم من أنه لم يحقق أي فوائد حقيقية للأعضاء. وفي بعض الحالات، قد يكون وجود اتفاق تعاون وحده مفيدا للبلد المشارك. وقد يثير اهتمام بعض المستثمرين بالمنطقة، وهذا في حد ذاته قد يسفر عن بعض الفوائد المحدودة، حتى وإن لم يكن لدى الأعضاء أي نية لتنفيذ التزاماتهم الإقليمية (ميستري، 2000). ويمكن أن تكون الفوائد المتصورة المرتبطة بالتكامل الإقليمي حافزا للاقتصاد ات الأصغر والأكثر فقرا لتكون جزءا من ترتيب إقليمي.

على الرغم من وجود ترتيبات تجارية إقليمية مختلفة، لا تزال تجارة معظم البلدان الأفريقية متأثرة بالروابط التاريخية والاستعمارية. ولا تزال غالبية الصادرات الأفريقية متجهة إلى بلدان غير أفريقية، على الرغم من القرب الجغرافي داخل القارة. أكثر من 80٪ من صادرات أفريقيا هي إلى وجهات خارج أفريقيا، في حين يتم الحصول على الواردات خارج أفريقيا في 90 ٪ من الحالات. هذا أمر مخيب للآمال إلى حد ما بالنظر إلى وفرة الموارد الطبيعية المتاحة في القارة الأفريقيةHartzenberg) ، 2011 .(وبشكل جماعي، لم تحقق جهود التكامل الإقليمي الكثير من حيث التقدم الاقتصاد ي وتحسين الظروف الاقتصاد ية للبلدان الأعضاء. وفقا ل .Fiorentino et al (2007)، يتضح هذا من انخفاض مستوى التجارة البينية، وسوء تنفيذ العديد من

الاتفاقيات، وتداخل العضوية. وبالمقارنة مع التجمعات الإقليمية من آسيا وأمريكا اللاتينية، لا تزال التجارة البينية كنسبة من مجموع التجارة أقل بكثير في أفريقيا (الأونكتاد، 2009). ومعظم الصادرات عبارة عن سلع أساسية غير متمايزة لا حاجة إليها في سلاسل التوريد الإقليمية بسبب التخلف الخطير في الصناعة التحويلية، وجنوب أفريقيا هي الاستثناء الملحوظ. لذلك من الواضح إلى حد ما أن جنوب إفريقيا وجهة تصدير غير مهمة للمنطقة.(Draper et al ، 2007).

عوامل مقيدة أخرى

وعلى الرغم من إنشاء مؤسسات ومبادرات مختلفة، لا تزال هناك تحديات كثيرة، مثل عدم كفاية الموارد المالية. وعلى مر السنين، أبرزت دراسات عديدة الفوائد المتصورة للتكامل الإقليمي مثل تحسين تخصيص الموارد، ونقل التكنولوجيا، ورفع مستويات المعيشة. وأظهرت دراسات أخرى أن التكامل تسبب في اختلالات تجارية، وزيادة التقلبات المالية، وسياسات الاقتصاد الكلي دون المستوى الأمثل. ومع ذلك، يبدو أن هناك توافقا في الآراء بشأن حقيقة أن الحدود الوطنية تشكل حواجز أمام التكامل الإقليمي أكثر بكثير مما كان متوقعا. ويمكن أن تكون ترتيبات التكامل الإقليمي مكلفة، لا سيما إذا لم تكن فعالة ومرتبطة بالافتقار إلى التعاون الإقليمي، مما قد يحد من المكاسب المحتملة. ويجادل خانديلوال (2004) بأن التقدم المحرز في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يعوقه اختناقات مثل التشوهات في النظم التجارية، وأوجه القصور في الهياكل الأساسية للجمارك والنقل والاتصالات. يشير تقرير التنافسية الأفريقية الصادر عن البنك الدولي (2011) إلى وسائط النقل وأنظمة تيسير التجارة كعوامل تعوق النمو في معظم البلدان الأفريقية وبالتالي تحد من قدرتها على أن تصبح أطرافا إقليمية فاعلة. تعتبر تكاليف النقل في أفريقيا هي الأعلى في العالم. ويشير ليماو وفينابلز (2001) حتما إلى الهياكل الأساسية بوصفها محددا هاما لتكاليف النقل، ولا سيما بالنسبة للبلدان غير الساحلية. في النتائج التي توصلوا إليها، يبلغ متوسط تكاليف النقل لبلد غير ساحلي حوالي 46٪، وهو أعلى من التكلفة المكافئة في الاقتصاد الساحلي المتوسط. تمثل المسافة 10٪ فقط من الفرق في تكاليف النقل(Limao and Venables ،

2001 .(تكاليف النقل ل 15 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتصل قيمة الصادرات إلى 77 في المائة من قيمة الصادرات في البلدان غير الساحلية (اللجنة الاقتصاد ية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، 2010). ويمثل ضعف البنية التحتية للطرق 60 في المائة من تكاليف النقل في البلدان غير الساحلية، وهو ما يزيد بنسبة 20 نقطة مئوية عنه في البلدان الساحلية. كما أثبت Longo and Sekkat (2001) أنه إذا كان البلد المستورد أو المصدر غير ساحلي، فإن التجارة البينية الإقليمية تقل بنسبة 2٪ عما ستكون عليه إذا لم تكن هذه البلدان غير ساحلية.

وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من التكامل الإقليمي في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من المفيد أن نسأل إلى أي مدى عزز مشروع التكامل الإقليمي أهم هدف يتمثل في تحسين التجارة. وهذا إجراء أساسي لمراجعة الحسابات وإعادة التركيز، ينبغي أن تضطلع به أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو الإدارات التجارية القطرية من الناحية المثالية. ومع ذلك، في حين أن هذه المؤسسات قد استثمرت بكثافة في الأعمال الورقية لتحسين التعاون، فإنه لا يتم عمل الكثير لدراسة تأثير البروتوكولات التجارية السابقة على التجارة الإجمالية أو لقياس آفاق التجارة بالنظر إلى تدابير تيسير التجارة المتاحة – وهو الحد الأدنى من المتطلبات لتحسين العلاقات التجارية في المستقبل (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، 1996). كان المعنى الضمني هو مضاعفة كبيرة للبروتوكولات ولكن مع القليل من "التجارة على الأرض". يبدو أن العدد الكبير من RIAs لم يفعل الكثير لتعزيز التجارة البينيةHartzenberg) ، 2011 .(غير أن المزيد من التكامل، كما هو الحال في العديد من ترتيبات التكامل الإقليمي الأخرى، ارتكز على قدرة فرادى البلدان على بلوغ معايير محددة للتقارب الاقتصاد ي الكلي. وفي هذا الاتجاه، تواجه أجزاء أخرى من أفريقيا نفس المشكلة في العمل من أجل التكامل الكامل القائم على معايير التقارب. والأداء الاقتصاد ي متقلب للغاية بالنظر إلى أن معظم الاقتصاد ات يعتمد إلى حد كبير على القطاع الأولي والسوق الدولية غير المؤكدة لهذه المنتجات. تعتمد نتائج مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية إلى حد كبير على تقلبات الطقس، والأسعار الدولية للنفط الخام، وتغير أسعار المنتجات الزراعية، وما إلى ذلك. على هذا النحو، فإن التقدم

نحو تحقيق المعايير هو صرع إلى حد كبير مع تحرك البلدان إلى الأمام والتراجع كل عام اعتمادا على اتجاه السياسات المحلية التي تهدف إلى تحسين القوى السلبية التي تواجه كل بلد(Kalenga ، 2009 .(ومن العوامل الأخرى التي تعوق التقدم في أفريقيا اعتماد بعض البلدان اعتمادا كبيرا على الضرائب كمصدر للإيرادات. ويشكل الاعتماد على الضرائب كمصدر وحيد للإيرادات شاغلا رئيسيا لأن البلدان قد تستفيد استفادة أقل من الترتيبات الإقليمية لأن ذلك سيؤدي إلى خسارة إيرادات التعريفات .(Piazolo, 2002) وهذا ما ردده خانديلوال (2004)، مشيرا إلى أنه من الصعب عادة على الاقتصاد ات الصغيرة استبدال إيرادات التعريفات المفقودة بإيرادات من مصادر أخرى.

ويرى Foroutan and Pritchett (1993) أن انخفاض درجة التجارة داخل المنطقة يفسره انخفاض درجة إمكانات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بسبب مستوياتها المنخفضة عموما من الناتج المحلي الإجمالي. كما تم تقييد إمكانات التجارة في أفريقيا بسبب التوجه التجاري التقييدي، وفشل سياسة الاقتصاد الكلي، والافتقار إلى المؤسسات المتطورة، وسوء الإدارة الاقتصاد ية والسياسية، والعمق المالي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصاد ية لأفريقيا، 2010). ومن الأسباب الأخرى لفشل تحقيق مستويات أعلى من التجارة داخل المنطقة فيما بين البلدان الأفريقية الظروف الأولية السيئة مثل مشاكل التنفيذ وقضايا القصور الأساسية في التصميم. ومن الواضح وجود قيود مثل الافتقار إلى أوجه التكامل بين الشركاء الإقليميين من حيث المنتجات وعوامل الإنتاج، وإمكانية تمايز المنتجات المرتبطة باختلاف مستويات الدخل وأنماط الاستهلاك. وتشمل التحديات الأخرى التي تعوق تحقيق الإقليمية الناجحة الاعتماد على الضرائب التجارية، وضعف الهياكل الأساسية الإقليمية، والمسائل الإدارية .(Te Velde, 2008) وأدى غياب الدعم من القطاع الخاص القوي وعدم تنفيذ جداول التحرير المتفق عليها إلى زيادة إبطاء أي تقدم. يبدو كما لو أن الدول الضعيفة قد تكون أيضا أحد القيود في تطوير تقييمات إقليمية قوية قائمة على القواعد لأنها غير قادرة على تطوير وإدارة وتنفيذ أجندة إقليمية شاملة(Hartzenberg ، 2011.(

التجارة الإقليمية الأفريقية

وفي حين تضاعفت جهود التكامل الإقليمي في جميع أنحاء أفريقيا، فإن المعالجة المحددة للتجارة داخل المجموعة وآثار السيناريوهات البديلة لتيسير التجارة على التجارة والرفاه عموما ضعيفة. تتمتع أفريقيا باقتصاد ات وطنية صغيرة وأسواق مجزأة ووصول مقيد إلى المحيط (وزارة التنمية الدولية البريطانية، 2011). علاوة على ذلك، فإن التجارة بين البلدان الأفريقية أكثر مملة وتكلفة وتستغرق وقتا طويلا من أي مكان آخر في العالم(Hartzenberg ، 2011 .(وكما ذكر آنفا، انتشرت تقييمات الأثر الإقليمي في جميع أنحاء العالم على مختلف المستويات. تشكل شبكة معقدة من منظمات التكامل الإقليمي ذات العضوية المتعددة والمتداخلة خطرا مباشرا على الزيادات في التجارة البينية. فأفريقيا تتاجر مع نفسها أقل بكثير مما تتاجر به مع شركائها التجاريين من الدول المتقدمة النمو، مما يضر بالقارة بأسرها. ويعني النطاق الضيق للمنتجات الأولية والافتقار إلى تنويع المنتجات أنه لا يوجد سوى عدد قليل جدا من أوجه التكامل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية مع أنماط الإنتاج الموجهة نحو خدمة الشركاء التجاريين غير الأفارقة. في هذه الدراسة، يتم إجراء تحليل مقارن بناء على تقسيم التجارة داخل المنطقة، باستخدام قائمة الأمم المتحدة للجنة الاقتصاد ية لأفريقيا للبلدان وفقا للمنطقة الجغرافية. ويقدم الشكل 1 بعض المقارنة بين مختلف المناطق من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2003 و 2011. ويتضح من ذلك أن وسط أفريقيا وشرق أفريقيا هما المنطقتان الأصغر، في حين أن منطقتي الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا هما المنطقتان الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي. يعتمد التحليل على المدى التجاري بين دول جنوب وشرق وغرب ووسط وشمال إفريقيا وبقية العالم. أولا، سيتم مناقشة إجمالي الصادرات بين كل منطقة من البلدان وبين المناطق. ثانيا، سيتم وصف إجمالي الواردات بين كل منطقة من البلدان وبين المناطق. وأخيرا، سيتم تحليل إجمالي التجارة (الصادرات والواردات) بين كل منطقة من البلدان وبقية العالم. تم جمع البيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد من عام 2003 حتى عام 2011.

التجارة البينية الأفريقية

أولا، سيتم تحليل إجمالي الصادرات فيما بين كل منطقة من البلدان ويظهر في الجدول 1. ويتضح من الجدول 1 أن الصادرات الإقليمية تتم أساسا بين بلدان نفس المنطقة. بلغ إجمالي الصادرات من منطقة الجنوب الأفريقي إلى بلدان أخرى في المنطقة الجنوبية 8٪ في عام 2011. كانت الصادرات من منطقة الجنوب الأفريقي إلى المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الصادرات في كل حالة، وبالتالي فهي غير معروضة. بلغ إجمالي الصادرات من شرق أفريقيا إلى بلدان أخرى في المنطقة الشرقية 15٪ في عام 2011. بلغ إجمالي الصادرات من شرق أفريقيا إلى المنطقة الجنوبية 4٪ في عام 2011، في حين كانت الصادرات إلى المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الصادرات في كل حالة. بلغ إجمالي الصادرات من غرب أفريقيا إلى بلدان أخرى في المنطقة الغربية 8٪ في عام 2011. بلغ إجمالي الصادرات من غرب أفريقيا إلى المنطقة الجنوبية 4٪ في عام 2011، في حين كانت الصادرات إلى المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الصادرات في كل حالة. بلغ إجمالي الصادرات من منطقة وسط أفريقيا إلى بلدان أخرى في المنطقة الوسطى 2٪ في عام 2011. وبلغت الصادرات من منطقة وسط أفريقيا إلى المناطق الفردية الأخرى 1 في المائة أو أقل من إجمالي الصادرات في كل حالة. بلغ إجمالي الصادرات من منطقة شمال أفريقيا إلى بلدان أخرى في المنطقة الشمالية 5٪ في عام 2011. وبلغت الصادرات من منطقة شمال أفريقيا إلى المناطق الفردية الأخرى 1 في المائة أو أقل من إجمالي الصادرات في كل حالة.

ويتضح من هذه الأرقام أن الصادرات تتم أساسا بين بلدان المنطقة نفسها، باستثناء عدد قليل من الصادرات إلى الجنوب الأفريقي، مصدرها شرق أفريقيا وغرب أفريقيا. وبلغ إجمالي الصادرات في عام 2011 في مناطق شرق أفريقيا (15 في المائة) والجنوب الأفريقي (8 في المائة) وغرب أفريقيا (8 في المائة) أعلى قليلا مقارنة بالصادرات بين بلدان شمال أفريقيا (5 في المائة) وبلدان وسط أفريقيا (2 في المائة).
ثانيا، سيتم تحليل إجمالي الواردات بين كل منطقة من البلدان ويظهر في الجدول 2. ويتضح من هذا الجدول أن الواردات الإقليمية تأتي أساسا من بلدان داخل نفس المنطقة. غير أنه من الملاحظ أن جميع المناطق، باستثناء شمال أفريقيا، تستورد

جزءا معينا من الواردات من منطقة الجنوب الأفريقي. بلغ إجمالي واردات منطقة الجنوب الأفريقي من دول أخرى في المنطقة الجنوبية 12٪ في عام 2011، وبلغ إجمالي واردات الجنوب الأفريقي من المنطقة الغربية 2٪ في عام 2011، في حين شكلت الواردات من المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الواردات في كل حالة وبالتالي لا يتم إظهارها. بلغ إجمالي واردات شرق أفريقيا من البلدان الأخرى في المنطقة الشرقية 7٪ في عام 2011. بلغ إجمالي واردات شرق أفريقيا من المنطقة الجنوبية 9٪ في عام 2011، في حين كانت الواردات من المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الواردات في كل حالة. بلغ إجمالي واردات غرب أفريقيا من البلدان الأخرى في المنطقة الغربية 9٪ في عام 2011. بلغ إجمالي واردات غرب إفريقيا من المنطقة الجنوبية 2٪ في عام 2011، في حين كانت الواردات من المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الواردات في كل حالة. بلغ إجمالي واردات منطقة وسط أفريقيا من البلدان الأخرى في المنطقة الوسطى 4٪ في عام 2011. بلغت واردات منطقة وسط إفريقيا من المنطقة الغربية 8٪ في عام 2011، ومن المنطقة الجنوبية 2٪ في عام 2011 ومن المنطقة الشمالية بلغت 2٪ في عام 2011. كانت واردات منطقة وسط أفريقيا من المنطقة الغربية 1٪ أو أقل. بلغ إجمالي واردات منطقة شمال إفريقيا من دول أخرى في المنطقة الشمالية 3٪ في عام 2011. كانت واردات منطقة شمال أفريقيا من المناطق الفردية الأخرى 1٪ أو أقل من إجمالي الواردات في كل حالة.

يتضح من هذه الأرقام أن إجمالي الواردات بين بلدان المنطقة نفسها ليس بالضرورة أعلى مقارنة بالواردات من المناطق الأخرى، باستثناء جنوب إفريقيا (12٪ في عام 2011) وغرب إفريقيا (9٪ في عام 2011) وشمال إفريقيا (3٪ في عام 2011). واردات شرق أفريقيا بشكل رئيسي من الجنوب الأفريقي (9٪ في عام 2011)، مقارنة مع واردات المنطقة الخاصة بنسبة 7٪ في عام 2011، وواردات أفريقيا الوسطى بشكل رئيسي من غرب إفريقيا (8٪ في عام 2011)، مقارنة بواردات المنطقة الخاصة بنسبة 4٪ في عام 2011. وسط أفريقيا هي واحدة من المناطق القليلة التي تستورد 2٪ وأكثر من ثلاث مناطق أفريقية أخرى، وهي غرب إفريقيا (8٪) وجنوب إفريقيا (2٪) وشمال إفريقيا (2٪). من المهم تحديد نوع المنتجات المتداولة داخل البلدان

الأفريقية. منتجات التصدير الرئيسية الموجهة إلى المناطق ومنتجات الاستيراد الرئيسية مصدرها مناطق أخرى في عام 2011 مقدمة في الملحق أ) انظر الجدولين A3و .(A4 من هذه الجداول من الواضح أن غالبية السلع المتداولة تنشأ من القطاعات الأولية. مستوى تنويع المنتجات محدود إلى حد ما، باستثناء جنوب أفريقيا، وهي المنطقة الوحيدة المصدرة للسلع المصنعة إلى مناطق أخرى. غرب أفريقيا وشمال أفريقيا استيراد السيارات ووسط أفريقيا الواردات السفن والقوارب الرملية العائمة الهياكل من جنوب أفريقيا. في الشكل 2، يتم تحليل التجارة مع هناك من العالم مستبعد وفقط داخل المنطقة والتجارة الإقليمية (الصادرات زائد الواردات). من الشكل 2، يمكن للمرء أن يستنتج أن التجارة البينية الإقليمية، كما هو متوقع، أعلى نسبيا من التجارة بين الأقاليم. تشير الخريطة الأفريقية إلى جنوب إفريقيا (أخضر) وشرق إفريقيا (برتقالي) ووسط إفريقيا (أصفر) وغرب إفريقيا (وردي) وشمال إفريقيا (أزرق). الرائد تتاجر المناطق بشكل رئيسي فيما بينها كما يتضح من التجارة البينية للجنوب الأفريقي (77٪) وشمال إفريقيا (70٪) وغرب إفريقيا (63٪). يبدو كما لو أن المنطقة المهيمنة هي بوضوح الجنوب الأفريقي لأن معظم المناطق لديها حصة تجارية أكبر نسبيا مع المنطقة الجنوبية. ومن الواضح أن تجارة مناطق شرق أفريقيا (38 في المائة) وغرب أفريقيا (23 في المائة) ووسط أفريقيا (14 في المائة) وشمال أفريقيا (11 في المائة) مع الجنوب الأفريقي هي الجزء الأكبر من تجارتها الأقاليمية، بصرف النظر عن التجارة البينية. وعلاوة على ذلك، فإن وسط أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تكون فيها التجارة الأقاليمية مع غرب أفريقيا (43 في المائة) أكبر من التجارة البينية داخل منطقة وسط أفريقيا (30 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع أفريقيا الوسطى بأفضل سجل تجاري أقاليمي مقارنة بجميع المناطق الأفريقية الأخرى.

التجارة بين أفريقيا وبقية العالم من الجدول 3 من الواضح جدا أن أكبر عنصر في إجمالي التجارة يحدث أساسا بين مختلف المناطق الأفريقية وبقية العالم. حصة إجمالي الصادرات والواردات بين مختلف المناطق الأفريقية وبقية العالم بين 77٪ و 96٪. تتاجر شمال أفريقيا بشكل حصري تقريبا مع بقية العالم، مع نسبة صغيرة

جدا من التجارة مع المناطق الأفريقية الأخرى. في الشكل 3، تظهر التجارة بين إفريقيا وبقية العالم (الأحمر) هيمنة التجارة مع بقية العالم. يتضح من الشكل 3 أنه على الرغم من وجود العديد من الترتيبات التجارية الإقليمية، لا تزال التجارة لمعظم البلدان الأفريقية مرتبطة في الغالب بالتجارة مع الدول المتقدمة والقوى الاستعمارية السابقة. وبالنظر إلى الحالة التي نوقشت أعلاه، قد يتساءل المرء عما إذا كان وجود العديد من الاتفاقات التجارية في أفريقيا يسهم بالفعل في زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبالتالي النمو الاقتصاد ي. وهذه الحالة هي التي تنشر الشكوك حول الصلة بين وجود العديد من الجماعات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان الأفريقية ومستوى التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. إن فكرة إنشاء قارة أفريقية موحدة ذات مستويات أعلى من التجارة البينية الأفريقية والنمو الاقتصاد ي وتحسين مستويات المعيشة لا تزال ظاهريا حلما. يبدو أن عملية التكامل الإقليمي في القارة من خلال توقيع اتفاقيات متعددة مجرد عمل ورقي، دون أي تقدم اقتصاد ي حقيقي. لم تتحقق الفوائد النظرية المتصورة للتكامل الإقليمي بشكل كبير في أي شيء ملموس. على الرغم من أن القارة هي عرض للاتفاقيات الإقليمية القائمة، إلا أنها تبدو كما لو أنها محايدة النشاط على المستوى العملي لأن الاتفاقيات لا تترجم إلى عمل اقتصاد ي عدواني، متوقع من مثل هذه البيئة المتكاملة المفترضة. وفي غياب نهج إقليمي فعال، سيكون هناك نقص في الاستثمار في أنشطة مثل تيسير التجارة عبر الحدود. وينبغي تعزيز إنشاء سلاسل التوريد الإقليمية. إن التكامل الإقليمي والتكامل العالمي مكملان وليسا بديلين، ومن خلال التكامل الفعال للاقتصاد ات على المستوى الإقليمي، ينبغي أن تستفيد بسهولة أكبر من الأسواق العالمية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتكامل الإقليمي هو تحسين ترابطه بالأسواق العالمية. وبالتركيز فقط على خفض الحواجز التجارية أمام التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، هناك خطر يتمثل في أن تفوق تكاليف تحويل التجارة فوائد خلق التجارة.

خاتمة

يتعين على معظم البلدان الأفريقية أولا التغلب على قيودها الديموغرافية والاقتصاد ية قبل تحقيق النمو الاقتصاد ي المتسارع. إن جداول أعمال التكامل

الاقتصاد ي القاري والإقليمي معقدة ومثقلة بالأعباء. إن المشاكل المتأصلة في العضوية المتعددة والمتداخلة حقيقية والآثار السلبية تظهر في الغالب على المستوى الإقليمي حيث ينبغي معالجتها. إن وجود استراتيجية للتكامل الإقليمي من شأنها أن تؤدي إلى تكامل أعمق أمر حاسم إذا كان للقارة أن تلعب دورا صحيحا في الساحة العالمية. إن نهج الدولة القائمة بذاتها مع إيمان راسخ بالسيادة الوطنية أصغر من أن يكون قادرا على المنافسة عالميا. والمطلوب هو عملية تكامل إقليمي أعمق يتم فيها تجميع الموارد بشكل فعال لتشكيل سوق تنافسية واحدة تستند إلى الميزة النسبية الصحيحة ووفورات الحجم للمشاركة في السوق العالمية. ولتعزيز استقلالها الاقتصاد ي وتمكين القارة على الصعيد العالمي، فإنها تحتاج إلى سياسات اقتصاد ية ومالية واجتماعية وقطاعية موحدة. ولا بد من استكمال التكامل الإقليمي الفعال بإزالة تدريجية للحواجز المصطنعة أمام التجارة. والواقع أن العديد من البلدان الأفريقية أصغر من أن تؤثر على التجارة العالمية وتوجهها، استنادا إلى الحجم الاقتصاد ي والديمغرافي. واستكمالا لتعميق التكامل، يتعين على أفريقيا أن تعالج أوجه القصور الهيكلية ونقاط الضعف التكميلية لديها بإنشاء مؤسسات ذات مصداقية وتعتمد عليها. ويشمل ذلك عدم كفاية الإنتاج وضعف التنويع وانخفاض مستويات القدرة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة وتحسين عدم كفاية شبكات النقل والاتصالات، وتعدد عمليات مراقبة المراكز الحدودية والتأخير، وتدني الأسواق المالية. تغيير في التكوين التجاري، سياسة التصنيع وينبغي أن يشكل تحسين البنية التحتية جزءا من هذا النهج. والمطلوب هو إرادة سياسية قوية، وقوة عاملة مدربة ومتعلمة، مقترنة بالتصميم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصاد ية المطلوبة. ويبدو أنه يجب أولا محاولة تعميق التكامل على المستويات دون الإقليمية، ثم "النمو" نحو علاقة أوثق بين المجموعات الإقليمية. وينبغي أولا إنشاء أسواق متكاملة قوية كشرط مسبق للتوقيع على اتفاقات التجارة الإقليمية. ولا تزال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية شديدة التركيز، ليس فقط من حيث الجغرافيا ولكن أيضا فيما يتعلق بعدد قليل من السلع الاستراتيجية.

ترجمات أفروبولسي، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات

https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%88-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85/

8 - "مارشال إفريقيا".. هل تحيي ألمانيا اقتصاد ات الدول الإفريقية؟

مناف قومان نشر في 11 فبراير ,2017

كثيراً ما تتطرق الدول والخبراء إلى خطة مارشال بغرض إعادة الإعمار وشحذ خطط التنمية في منطقة ما، قصة مارشال أتت على يد وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال حيث دعا إلى إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاد اتها من جديد وذلك عبر تقديم هبات عينية ونقدية بالإضافة إلى حزمة من القروض الطويلة الأمد.

وقال في إحدى كلماته في جامعة هارفارد 1947 إن وضع العالم خطير وأشار إلى التكلفة الباهظة التي تكبدتها الاقتصاد ات الأوروبية بسبب الحرب العالمية الثانية والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك، وأضاف أنه من المنطقي أمام هذا الوضع أن تعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعها من أجل إعادة العافية إلى الاقتصاد الأوروبي لأن الاستقرار السياسي والسلام مرهونين بذلك.

ومنذ ذلك الوقت والمفهوم يطلق على أي عملية إعادة إعمار في أي دولة تعرضت لدمار هائل بسبب الحرب أو لإطلاق عملية تنمية شاملة.

ألمانيا تتبنى خطة مارشال مع إفريقيا

منذ سنوات أصبحت إفريقيا قبلة المستثمرين والدول، حيث تطرح كل دولة مشروعاً تنموياً لإنعاش اقتصاد ات الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وتبني خطة عمل لتنشيط أعمالها التجارية مع إفريقيا كقارة واعدة اقتصاد ياً من جهة وتنشيط اقتصاد اتها التي تشهد ركوداً في الآونة الأخيرة من جهة أخرى .

ومن هذا الباب دخلت ألمانيا في تنافس مع الدول الأخرى التي دخلت الأسواق الإفريقية قبلها وأبرزها الصين، وأقامت أول منتدى اقتصاد ي مع إفريقيا العام الماضي، كما اختتم المنتدى الاقتصاد ي الألماني – الإفريقي بنسخته الثانية في العاصمة الكينية نيروبي أمس الجمعة الذي استمر لثلاثة أيام لتعلن ألمانيا تبنيها

خطة مشروع مارشال مع إفريقيا لتوفير وظائف في دول القارة لمنع تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

من المتوقع أن يصل عدد سكان القارة الإفريقية إلى ملياري نسمة بحلول 2050

وزير التنمية الألماني غيرد مولر دعا لإقامة سوق مشتركة بين أوروبا وشمال إفريقيا قبيل بدء المنتدى الاقتصاد ي، وبحسب المشرف على المنتدى وعضو مبادرة "إفريقيا جنوب الصحراء للاقتصاد الألماني" هاينتس فالتر غروسه أشار أن إفريقيا تطورت على نحو يثير اهتمام الشركات الألمانية، وبنظره فإن هذا الاهتمام مختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر، لكن التجارة الثنائية تنمو، ففي 2015، توسعت التجارة الألمانية مع إفريقيا لتحقق نحو 26 مليار يورو، وتوجد في ألمانيا حالياً نحو 1000 شركة ألمانية لديها أعمال تجارية وصفقات مع الدول الإفريقية.

ومع ذلك تعتبر أوساط ألمانية أن هذه الأرقام قليلة مقارنة بما تحويه القارة الإفريقية من فرص استثمارية واعدة ومعدلات نمو، فإفريقيا لا تمثل سوى 1.5% إلى 2% من حجم التجارة الألمانية، ولا توجد شركة ألمانية تحقق أكثر من 2% من عائداتها في إفريقيا، فعلى حد وصف وزيرة الاقتصاد الألمانية بريجيته تسيبريس خلال القمة فإن حجم التجارة الثنائية الألمانية مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم يتجاوز 26 مليار يورو (29 مليار دولار) في عام 2015، يعادل تقريباً حجم التجارة الألمانية مع سلوفاكيا، وهو لا يعبر عن القوة الاقتصاد ية الكامنة في القارة والتي يتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ملياري نسمة في العام 2050.

إفريقيا لا تمثل سوى 1.5% إلى 2% من حجم التجارة الألمانية

الخطة تم تقديمها إلى لجنة التنمية في البرلمان الألماني وترتكز على شروط تجارية عادلة وعلى استثمار ومساعدة متزايدين في المشروعات التعليمية، وقال وزير التنمية الألمانية مولر "الخطة مع إفريقيا وليس من أجل إفريقيا" مؤكداً أنها سوف تعتمد على التعاون بين أطراف متساوية وليس على مبادئ المساعدة التنموية التقليدية، وتهدف إلى مساعدة القارة السمراء على مواجهة مشاكلها الاقتصاد ية والاجتماعية، فيما يبدو أن الخطة قائمة كأسلوب وقائي لمكافحة الفقر والآفات التي تتسبب في الهجرة نحو أوروبا.

إلا أن تلك الأهداف لا تخرج عن هدف ألمانيا الأساسي والذي يرمي إلى فتح أسواق جديدة وأخذ جزء من الكعكة في إفريقيا وباتجاه تقوية استثماراتها وصادراتها في القارة الإفريقية، بيد أن الظروف الحالية تجعل الأضواء مركزة على جانب من هذا المشروع، وهو معالجة الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الشبان الأفارقة إلى أوروبا عبر البحر.

وعلى الرغم من وجود الشركات الصينية منذ فترة في القارة الإفريقية وحجم الفرص الاستثمارية وبالأخص مشاريع البنية التحتية التي تشرف عليها فإن مراقبين ألمان يرون أن القارة لا تزال تملك فرصاً كافية للشركات الألمانية في إفريقيا.

ويُذكر أن التجارة الصينية الإفريقية بلغت 210 مليار دولار نهاية العام 2013 حيث تمثل تجارة الصين مع إفريقيا 5% من إجمالي تجارتها العالمية البالغة قرابة 3.9 ترليون دولار نهاية 2013 وأن الاستثمارات الصينية المباشرة بلغت نحو 4% من إجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج بنحو 77.2 مليار دولار في العام 2012 وأن ما يقرب من 2500 شركة صينية تعمل في القارة مما يجعل الدور الصيني في القارة يتعاظم مع مرور الوقت.

من المتوقع أن تصل الصناعات الزراعية في القارة الإفريقية إلى ترليون دولار بحلول العام 2030 في القارة

إفريقيا والتي يقطنها نحو 600 مليون شخص تدرك أنها مليئة بالفرص الاستثمارية التي تجعلها مكاناً جاذباً للشركات الكبرى ورؤوس الأموال على مستوى العالم، فالهياكل الاقتصاد ية لدول إفريقيا لا تزال ضعيفة وبحاجة لمزيد من الاستثمار والعمل في جميع المجالات، فالصناعات الزراعية مثلاً من المتوقع أن تصل إلى ترليون دولار بحلول العام 2030 في القارة التي تمتلك ما يصل إلى 60% من أراضي العالم الصالحة للزراعة غير المزروعة تؤهلها لتصبح أكبر مصدر للمنتجات الغذائية في العالم، كما لا يزال 30% من الطرق الإفريقية غير معبدة و50% منها يعد وضعها سيئاً وهذا يمثل أحد الأمثلة على قطاع الخدمات اللوجستية من طرقات ومواني ومطارات وسكك حديدية وغيرها تحمل آفاق استثمارية كبيرة لدول العالم.

ثراء فاحش وسط فقر مدقع

رغم كل هذه الاستثمارات وما تشهده القارة من حراك اقتصاد ي وثروات طبيعية مهولة، لم يؤد الذهب الأسود والأصفر والألماس والقصدير وباقي المعادن الثمينة، إلى إخراج الشعب من الفقر والبطالة والتخلف، بل زادت ثروة الأثرياء وبقيت الأحوال الاقتصاد ية في مختلف الدول سيئة، فمعدلات الفقر والبطالة

مرتفعة وتوزيع الثورة يتم بشكل غير عادل، فعدد الأغنياء في تزايد مستمر وظاهرة تزاوج السلطات مع الأغنياء لها دور كبير في تأخر عمليات التنمية الشاملة.

ففي نيجيريا يعيش ثلثا السكان في بلد غني بالنفط وبناتج محلي يبلغ نصف ترليون دولار والعضو في منظمة "أوبك" على دخل دولارين في اليوم وهو حد الفقر في العالم، ويعد أغلب اللاجين إلى أوروبا من نيجريا يهربون من الفقر والبطالة.

وفي كينيا لا يزال نصف السكان يعيشون على دخل دولارين أيضاً في اليوم على الرغم من توافر الموارد السياحية والثروات الحيوانية والزراعية والمعادن، بينما يقدر عدد الأثرياء 8500 ثري تعادل ثروتهم ثلث العائد الاقتصاد ي في البلاد.

ثلثا السكان في نيجيريا يعيشون على دخل دولارين يومياً

ويعيش في إثيوبيا نحو ثلث السكان في حالة فقر بأقل من دولارين يومياً، بينما يبلغ عدد الأثرياء هناك 2800 ثري، ولا يعد الوضع في باقي البلدان الأخرى بأفضل حالاً من هذه والسمة العامة هي ثروات هائلة مستغلة من قبل الدول الأجنبية في ظل زيادة ثراء الأثرياء وفقر الفقراء.

وما دامت الحكومات الإفريقية لا تضع المصلحة الوطنية نصب عينيها في أثناء التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وخطط مارشال المختلفة التي تعرضها الدول عليها، فإن الحال سيبقى على ما هو عليه، يتلخص في استغلال ثروات القارة لتشغيل الشركات في الدول المتطورة على حساب الشعب الإفريقي الفقير.

الأوسط، https://www.noonpost.com/16608/

8 - الإيكونوميست: الفجوة الاقتصادية بين إفريقيا وبقية العالم تتزايد، يناير 8, 2025

قالت مجلة الإيكونوميست، إن التقدم الاقتصاد ي في إفريقيا يتخلف كثيراً عن بقية العالم. فبعد أن كانت إفريقيا على قدم المساواة مع شرق آسيا من حيث نصيب

الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت مستويات الدخل في إفريقيا اليوم لا تتجاوز سُبع مستويات الدخل في شرق آسيا.

وتشبه جاكي سيليرز من معهد دراسات الأمن هذا التفاوت المتزايد بـ "فكي التمساح المتثائب". وهي صورة صارخة لركود المنطقة مقارنة بالنمو المطرد في بلدان أخرى.

وقالت المجلة إن الوعد الأولي الذي قدمته إفريقيا في القرن الحادي والعشرين، والذي عززه ارتفاع الطلب على السلع الأساسية والإعفاء من الديون، فشل في أن يترجم إلى نمو مستدام. فمن عام 2000 إلى عام 2014، نما نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متواضع بنسبة 2.4% سنويا، ولكن المناطق النامية الأخرى تجاوزت هذا المعدل، مما أدى إلى توليد المزيد من الوظائف وتعزيز التحول الاقتصاد ي الأوسع نطاقا. ومنذ ذلك الحين، توقف النمو، حيث وصف البنك الدولي العقد الماضي بأنه عقد من العبث الاقتصاد ي.

واعترف أبيبي سيلاسي، رئيس قسم إفريقيا في صندوق النقد الدولي، بالخطوات التي قطعتها القارة ولكنه يحذر من الإمكانات الضائعة. قد تبدو مدن مثل أكرا وأديس أبابا غير قابلة للتعرف عليها مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثين عاما، ولكن تقدمها يظل الاستثناء وليس القاعدة. وكانت الاقتصاد ات الأكبر حجما، مثل نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا، بطيئة بشكل خاص، حيث فشلت في الاستفادة من حجمها لتحقيق النمو التحويلي.

ووفق تحليل الإيكونوميست فإن الركود الاقتصاد ي له عواقب اجتماعية وخيمة، فبحلول عام 2030، من المتوقع أن تستضيف إفريقيا 80٪ من فقراء العالم، ارتفاعاً من 14% فقط في عام 1990.

وتؤكد مافيس أوسو جيامفي من المركز الإفريقي للتحول الاقتصاد ي على الحاجة الملحة لخلق فرص العمل لسكان الشباب المتزايدين في القارة. ويضيف السير مو إبراهيم، رجل الأعمال السوداني البريطاني، "إن التوقعات غير الملباة تغذي الإحباط والاضطرابات"، محذراً من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي قد ينشأ إذا ظلت هذه الفرص غير مستغلة.

كما إن ضعف إفريقيا أمام تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم تحدياتها. وفقاً للجنة الاقتصاد ية للأمم المتحدة لإفريقيا، فإن سبعة عشر من البلدان العشرين الأكثر عرضة للخطر بسبب تغير المناخ تقع في إفريقيا.

وتسببت الفيضانات الأخيرة في نزوح الملايين وأكدت على هشاشة سبل عيش المزارعين. وبدون التكيف الكبير، يمكن أن تؤدي درجات الحرارة العالمية المرتفعة إلى خفض عائدات المحاصيل الإفريقية بنسبة 30٪.

وتقول المجلة إن الجهود المبذولة لمعالجة هذه التحديات تعوقها الأسس الاقتصاد ية الهشة. إن نصف الدول الإفريقية تواجه اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم، والعجز المالي، وتكاليف خدمة الديون المتصاعدة.

وفي الوقت نفسه، تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي والإقراض الصيني، مما أدى إلى تقييد قدرة القارة على تمويل النمو. وتتطلب القارة إصلاحات جريئة لجذب الاستثمار، وتعزيز الإنتاجية، وتعزيز التحول الاقتصاد ي، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب قادة سياسيين ورجال أعمال ملتزمين حقاً بالتغيير.

وتختم بأنه ومع تلك المؤشرات السلبية فإن في إفريقيا الحديثة ارتفع متوسط العمر المتوقع من 41 عاماً في عام 1960 إلى 64 عاماً اليوم، في حين انخفضت معدلات وفيات الأطفال بنحو ثلاثة أرباع. كما ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، ويكتسب المبدعون الأفارقة اعترافاً دولياً. المصدر :الإيكونوميست

https://qiraatafrican.com/26280/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AC%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A5/

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/531

اقتصاد ات الدول الأفريقية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 22 حزيران، 22 June 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 531

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]